

أحداث البحرين: الأزمة والمخرج

حسن علي رضي (***)

محامٍ - البحرين.

مقدمة

طلب مني الإخوة المنظمون لهذا الملتقى الطليعي الرائد في منطقتنا منطقة الخليج والجزيرة أن أشارك برأيي حول المخرج من الأزمة التي تمر بها مملكة البحرين ضمن المنهج المخصص في هذا اللقاء لبحث عملي عن حلول للمشاكل التي تمر بالمنطقة والتي قد عصفت فعلاً بالبحرين واليمن وشملت دول الخليج الأخرى، باستثناء قطر، بدرجات متفاوتة.

وللحديث عن أية أزمة سياسية أو حقوقية في أي بلد والمخرج منها، فإنني أعتقد - بداية - ضرورة معرفة خلفية جغرافية وتاريخية سياسية.

ولما كنت غير متمرس في الكتابة السياسية فإنني قد استعمل مفردات ومصطلحات ربما تكون غير مألوفة للمتعاظمي السياسي، وذلك بغرض التعبير عما أريد توصيله بدون التزام بالمصطلحات التي لست متأكداً من معانيها، فأرجو لذلك المعذرة.

أولاً: الموقع الجغرافي السياسي للبحرين

١ - يستند د. محمد محمود خليل في كتابه تاريخ الخليج وشرق الجزيرة العربية المسمى إقليم بلاد البحرين في ظل حكم الدويلات العربية إلى مراجع تاريخية عريقة ومتعددة، منها الأصفهاني والمسعودي في مروج الذهب ومعادن الجوهر والبكري في كتاب جزيرة العرب وفي كتاب الممالك والمسالك، وياقوت الحموي وغيرهم، فيعرّف إقليم البحرين بقوله: «يقع إقليم بلاد البحرين شرق الجزيرة العربية، حيث يمتد الإقليم على الساحل الغربي

(*) في الأصل، أوراق هذا الملف قدمت إلى اللقاء السنوي الثالث والثلاثين، بعنوان: «السياسات العامة والحاجة للإصلاح في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، المنعقد في الدوحة، بتاريخ ١ - ٢ آذار/مارس ٢٠١٢.

للبحر الفارسي (الخليج العربي) ومن البصرة شمالاً حتى أرض عمان جنوباً، ومن البحر الفارسي (الخليج العربي) شرقاً حتى الدهناء ومنطقة الصمان غرباً»، ويضيف: «كما ذكر ياقوت أن بلاد البحرين اسم جامع لبلاد واسعة على ساحل البحر الواقع بين جزيرة العرب وبلاد فارس، ويمتد من البصرة شمالاً إلى عمان جنوباً، ومن صحراء الدهناء غرباً إلى البحر شرقاً.. وهي بذلك تشمل الإحساء والقطيف وهجر وقطر وأوال ومجموعة الجزر المحيطة بها»^(١).

وليس إيراد هذا التعريف التاريخي هو من باب الادعاء بأن إقليم البحرين يشمل كل هذه الأرض، فهو مجرد تعريف بفترة تاريخية مرت ومضت وقامت دول لا يجادل أحد في شرعيتها، بل ولا يمكن ذلك إطلاقاً، ولكني أوردته بغرض قد يجعلنا نتفهم سبب قلق الشقيقة المملكة العربية السعودية واستعدادها غير المحدود لحماية كيان مملكة البحرين كما هي عليه الآن، وخصوصاً أن في المنطقة الشرقية (هجر)، إن صحَّ التعريف، من هم من أصول

لم يكن الشيعة في البحرين مهتمين بنظرية «ولاية الفقيه» في الحكم، بل كانت قياداتهم الدينية تقول بأن ولاية الفقيه إنما هي مقصورة على الأبدان والأموال في ما يتعلق بالعبادات والحدود والمعاملات.

إثنية وعقائدية مشابهة لأغلب سكان مملكة البحرين الحديثة (أوال) بل وترتبط كثير من العائلات في المنطقتين ببعضها البعض نسباً.

٢ - ويعتقد سكان البحرين الديانة الإسلامية (عدا أقلية صغيرة)، وجرى العرف على تقسيم سكانها إلى طائفتين؛ الطائفة الشيعية والطائفة السنية، وقد عرف الشيعة العرب (بالبحرانة) وهذا هو اللفظ القاموسي القديم لأهل البحرين. ولا أدري لماذا جاء هذا التخصيص لتعريف الشيعة العرب، الذي هو على ما يبدو قد استعمل للتمييز بين عرب البحرين والعرب الذين قد قدموا من داخل الجزيرة مع دخول العتوب بقيادة أسرة آل خليفة إلى البحرين في عام ١٧٧٢م الذين يعرفون تداولاً بـ «العرب» في مقابل «البحرانة» من جهة، وبين البحرينيين من أصول إيرانية شيعة وسنة من جهة أخرى.

ومن الجدير بالإشارة هنا أن هذا التعريف (البحرانة) لا زال يطلق تداولاً على بعض سكان مدن وقرى المنطقة الشرقية الشيعية في المملكة العربية السعودية وبعض مناطق دول الخليج العربي.

٣ - يتبنى نظام الحكم في المملكة العربية السعودية النظام الإسلامي السنّي الأصولي (نظرياً على الأقل)، الذي يمكن أن نوجز تعريفه باقتباس ما ورد في مقدمة ابن خلدون، حيث بموجبها توكل سلطة ولاية الأمة إلى من سمّاه «المُلك»، ويصف الملك بأنه «منصب طبيعي للإنسان، لأننا قد بيّنا أن البشر لا يمكن حياتهم ووجودهم إلا باجتماعهم وتعاونهم على

(١) محمد محمود خليل، تاريخ الخليج وشرق الجزيرة العربية المسماة إقليم بلاد البحرين في ظل

تحصيل قوتهم وضرورياتهم...» ويضيف: «وإن قد بيّنا حقيقة هذا المنصب وإنه نيابة عن صاحب الشريعة في حفظ الدين وسياسة الدنيا به تسمى خلافة أو إمامة...»، «وبهذا يقال له الإمامة الكبرى...». ويمضي ابن خلدون في شرح طريقة اختيار الإمام فيقول: «واستقر ذلك إجماعاً على وجوب نصب الإمام وقد ذهب بعض الناس إلى أن يدرك وجوده العقل، وأن الإجماع الذي وقع إنما هو قضاء بحكم العقل فيه قالوا إنما وجب العقل لضرورة الإجماع للبشر واستحالة حياتهم ووجودهم منفردين»، ويضيف: «كما يكون نصب الإمام يكون بوجود الرؤساء أهل الحل والعقد أو بامتناع الناس عن التنازع والتظالم»، ويضيف: «إن هذا النصب واجب بإجماع فهو من فروض الكفاية وراجع إلى أهل الحل والعقد فيتعين عليهم نصبه ويجب على الخلق جميعاً طاعته»^(٢).

ونستفيد مما سبق بأن الحاكم عموماً إنما يُنصَّب لإقامة حكم الشريعة من قبل أهل الحل والعقد (ولن أبحث في تعريف أهل الحل والعقد). ولكن الجاري عليه العمل في المملكة العربية السعودية هو تولية ولي العهد من قبل هيئة من المفترض (أنهم أصحاب الحل والعقد) في الأمة، فإذا بايع ولي العهد أصحاب الحل والعقد الممثلون في هيئة البيعة السعودية فإنه يتولى فيما بعد رئاسة الدولة (منصب الملك) وهو الحاكم المطلق باعتباره ولي الأمر.. تكون طاعته واجبة، ومعصيته محظورة^(٣).

٤ - يتبنّى نظام الحكم في إيران نظرية ولاية الفقيه التي هي في الأصل نظرية شيعية في الحكم، التي يمكن إيجازها كالآتي:

لا يقر الشيعة الإماميون بأي سلطة زمنية، فهم يعتقدون بأن النبي محمد (ﷺ) قد جاء بالدين من الله ليحكم به أمور الناس في حياتهم وبعد مماتهم، ولذلك فإن الله لم يترك للبشر اختيار حكامهم ليحكموا بما يرون وإنما هو سبحانه قد عين بعد النبي محمد (ﷺ) من يحكم من بعده من خلال «الإمامة» التي أولها الله مباشرة إلى علي بن أبي طالب ابن عم النبي وأول المصدقين به، ثم إلى ابنه الحسن والحسين، ثم إلى تسعة من سلالة الحسين، آخرهم محمد بن الحسن الملقب بالمهدي، وهذا الإمام الأخير قد غاب عن رؤيا بصر الناس، ولكنه موجود وسيخرج في «آخر الزمان» ليعيد الدنيا كلها إلى جادة الصواب وليحكم بما أنزل الله على النبي محمد نصاً وروحاً وتطبيقاً. والإمامة - أي رئاسة الأمة الإسلامية وحكمها - هي ليست من المصالح العامة التي تفوض إلى نظر الناس يختارون من يرون، بل هي ركن من أركان الدين ولا يجوز للنبي نفسه إغفالها ولا تفويضها إلى أحد، بل إن الأئمة المذكورين سلفاً معينون من قبل الله بنص وأمر إلهي، وقد اختارهم الله للإمامة، «معصومين» أي إنهم لا يمكن أن يرتكبوا أي إثم أو معصية أو خطأ لا في علاقتهم بربهم ولا في علاقتهم بمحكوميهم والذين هم كل الناس. ولذلك فإن الإمام إنما يحكم في الناس بأسلوب مضمون العدالة والقدرة والعلم المبعد عن أي خطأ من أي نوع كان مادياً أو

(٢) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ط ٤ (بيروت: دار الكتب العلمية،

[د.ت.١٠]، ص ١٩١ وما بعدها.

< <http://ar.wikipedia.org/wiki/> > .

(٣) «هيئة البيعة السعودية» ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)،

موضوعياً. وفي غيبة الإمام المنتظر المهدي فإن الفقهاء هم من يتولون أمور المسلمين^(٤).

وغني عن البيان بأن الشيعة في البحرين لم يكونوا مهتمين بهذه النظرية في الحكم (ولاية الفقيه) بل كانت قياداتهم الدينية تقول بأن ولاية الفقيه إنما هي مقصورة على الأبدان والأموال فيما يتعلق بالعبادات والحدود والمعاملات، بدليل توجيه خطابهم دائماً إلى الحاكم اعترافاً منهم بشرعيته. وعلى العكس من ذلك، فقد كانت علاقة البحارنة بالحكم وثيقة، بل وقد قرّب النظام في فترات من حكمه الشيعة حتى أكثر من بعض السنة، فيما عدا القبائل العربية المتحالفة (العتوب) وخصوصاً في فترات المد القومي العربي الذي كان أهل السنة أكثر حماساً له من الشيعة التي غالبيتهم القروية لم تكن مهتمة كثيراً بالسياسة، وقد كان من بين كبار المسؤولين والأعوان للحكام من الطائفة الشيعية. فقد كان الحاج سلمان (الشيعي) رئيساً للأمن، وتولى ابنه عبد الكريم الحاج سلمان منصباً قيادياً في الأمن، كما تولى العميد علي ميرزا (الشيعي) من أصل إيراني) كذلك منصباً قيادياً رفيعاً فيه^(٥). وكان السيد محمود العلوي رئيساً للمالية (منصب يوازى وزير المالية) ثم تولى منصب وزير المالية والاقتصاد الوطني في أول حكومة بعد الاستقلال ثم مستشاراً لرئيس الوزراء للشؤون المالية^(٦). والأهم فإن السيد محمود هذا كان معلماً وموجهاً للشيخ خليفة بن سلمان الذي كان سكرتيراً لحكومة البحرين، ثم رئيساً للمجلس الإداري، وهو منصب يعادل رئيس مجلس الوزراء حالياً، كما كان السيد شرف العلوي رئيساً لإدارة الكهرباء، وكان من أشدّ المناصب حساسية^(٧).

وغني عن التذكير بأن البحارنة قد أجمعوا على خيار استقلال البحرين كدولة عربية إسلامية، ورفض الانضمام إلى إيران الشيعية وذلك في الاستفتاء الذي أجرته الأمم المتحدة عام ١٩٧٠^(٨).

٥ - تتميز أنظمة باقي دول المنطقة بحكم يجمع بين القبلية الغالبة والنزوع الحذر والمحدود جداً نحو إقامة دولة مؤسسات على النمط الحديث، لكن فيما لا يمس بسلطات وتحكم العوائل الحاكمة، ولن أخوض تفصيلاً في ذلك فهو أمر في حكم العلم العام.

٦ - نحت العائلة الحاكمة (آل خليفة) في البحرين منذ الاستقلال في عام ١٩٧٢ منحى العوائل الحاكمة في الدول الخليجية ذات الأنظمة القبلية، خصوصاً في الكويت وقطر ودولة الإمارات، فحافظت على هيمنة العائلة على المناصب والسلطات ذات الطبيعة الحاسمة التي

(٤) ابن خلدون، المصدر نفسه، ص ١٩٦، وروح الله الموسوي الخميني، كتاب البيع، ٢ ج (بيروت: دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٢)، ج ٢، ص ٤٦٥ وما بعدها.

(٥) عبد الله خليفة عبد الله غانم، جوانب من تاريخ الشرطة في البحرين (المنامة: [د. ن.].، ٢٠٠٠)، ص ١٥٦ - ١٦٥.

(٦) حسين إسماعيل، أخبار البحرين: أحداث ١٠٠ عام (المنامة: مكتبة طاهر، ٢٠٠٨)، ص ١٥٢.

(٧) عبد الله سعد الحويحي، انبلاج النور: قصة الكهرباء في البحرين، ص ٩٤، ومحمد خليل المريخي،

أحداث طواها الزمن: رحلة مع الماضي (المنامة: المطبعة الحكومية، ١٩٩٥)، ص ٢٠٠.

(٨) قرار مجلس الأمن الرقم (١٩٧٠) ٢٧٨ في الاجتماع الرقم ١٥٣٦ والوثيقة الرقم ٥/٩٧٧٢ بتقرير السيد فيتوري وينسير جيشتاردي.

تمثل تلك السلطات في قبضتها كالجيش والشرطة وشؤون المالية، في حين عملت على تجميل وضع الدولة ببعض المؤسسات التي تحمل طابع الحداثة كمجالس البرلمان الشكلية وترخيص جمعيات المجتمع المدني ثم الجمعيات السياسية بقيود تشريعية محكمة. ولكن يبقى ضمان التحكم الحاسم دائماً في يد مركز الحكم المقصورة عضويته على أفراد من الشريحة العليا من العائلة الحاكمة فقط.

وترتبط أنظمة الحكم في دول مجلس التعاون بوشائج خاصة تربط العوائل الحاكمة بانتماؤاتهم القبلية.

من الملحوظ في أدبيات المعارضة البحرينية حتى الآن هو اتجاه المطالبات بالديمقراطية، ولم تعرف شعاراتها في تجمعاتها واحتجاجاتها وتظاهراتها أي شعار أو مطلب طائفي.

٧ - يمكن القول إن لا نظرية ولي الأمر السنية، ولا نظرية ولاية الفقيه الشيعية كانتا ذات أثر مؤثر في الاتجاه الأيديولوجي في الشارع السياسي بل كانت الحركة المطلبية الشعبوية تضم رجال دين سنة وشيعة حتى بداية منتصف تسعينيات القرن الماضي (انظر المبحث الثاني، الفقرة ١٠ من هذه الورقة) وبقي هذا الوضع حتى عام ٢٠٠٠ حيث بدأت الأمور تتخذ أوضاعاً جديدة، لعب النظام فيها دوراً توجيهياً أساسياً

بتعامله مع الطائفتين وبإعلامه المنحاز، حيث قرّب أهل السنة وتسامح حتى مع المعارضين منهم، في حين اتبع الشدة والغلظة في التعامل مع المعارضين من الشيعة، كما أبعد الشيعة تدريجياً عن دوائر النفوذ وحرّمهم من التوظيف في كثير من القطاعات، فأصبح الانطباع السائد في الشارع السني بأنهم أهل النظام، وأصبح الشيعة بالتدريج يشعرون بأن النظام عدو لهم. إن سياسة التمييز والامتيازات كانت قائمة منذ زمن، لكنها اكتسبت طابعاً واسعاً وشاملاً ومدمراً منذ أوائل هذا القرن، وخصوصاً سياسة التجنيس الواسع^(٩).

ومن الملحوظ في أدبيات المعارضة البحرينية حتى الآن هو اتجاه المطالبات بالديمقراطية، ولم تعرف شعاراتها في تجمعاتها واحتجاجاتها وتظاهراتها أي شعار أو مطلب طائفي.

٨ - توجّ الانقسام بين الطائفتين بعد أحداث حركة ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١ حيث كثفت الحكومة من قمع معارضيتها على جميع الأصعدة، ومكّنت المتشدد من أهل السنة في مواقعهم بصورة أكبر، وعمل الإعلام الرسمي البحريني والصحافة (التي هي شبه رسمية) على تعميق هذا الانقسام، وسلطت السلطة المتشدد من التيار السياسي الديني السني على المؤسسات لتطهيرها من الشيعة؛ توجّ بفصل الآلاف من الموظفين في كثير من المؤسسات العامة والخاصة.

٩ - غير أن الانقسام أو التقسيم لم يمنع من وجود عناصر سنية نشطة وقوية

(٩) انظر التقرير الذي أعدّه صلاح البندر وهو خبير بريطاني من أصل سوداني عمل سابقاً مستشاراً في وزارة شؤون مجلس الوزراء لدى حكومة البحرين، انظر: «تقرير البندر» < <http://ba7rain.net/reports/andargatel/index.php?p=1> > .

وقيادية في صفوف المعارضة، معظمها ينتمي إلى التيارات القومية واليسارية.

١٠ - في ظل هذا التجاذب العقائدي الأيديولوجي بين دول المنطقة الذي غذته كذلك التنظيمات المتطرفة دينياً والإعلام الرسمي لإيران من جهة وإعلام المملكة العربية السعودية من جهة أخرى، فرض على شعب البحرين انقساماً كريهاً غير مسبوق، وإن كان التفاؤل لا زال يغلب بأنه ظاهرة طارئة تمرّ، وتعود الصحوة إلى أبناء الوطن، كما كان الشأن في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن الماضي.

ثانياً: نبذة تاريخية مختصرة حول الحركة المطالبة السياسية والحقوقية في البحرين

لن يسمح المجال المتاح لي بتناول تفصيل التحركات الشعبية والمطلبية، ولكن سأعرض لأهم ما فيها (أحجار الزوايا) بالقدر الذي يخدم الغرض من هذه الورقة.

١ - اعتاد (البحارنة) على تقديم عرائض تطالب بحمايتهم من الاعتداءات عليهم منذ عام ١٩١٠، وكانت توجه إلى السلطات البريطانية آنذاك. لكن لعله من الأنسب الابتداء بالعريضة الشعبية التي قدمها عدد من زعماء البحارنة إلى الشيخ عيسى بن علي حاكم البحرين بتاريخ ١٦ شباط/فبراير ١٩٢٢ التي تقدم بها هؤلاء بعد يأسهم من تذبذب السلطات البريطانية في التدخل للمساعدة في تلبية مطالبهم ففضلوا التعامل مع الحاكم. وقد احتوت العريضة مطالب بإصلاح القضاء والنظام الإداري والحماية من التعدي، وقد رد عليهم الشيخ عيسى ببيان شهير مؤرخ في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٢٢ أي بعد أسبوع من تلقيه، وقد استجاب الشيخ عيسى لبعض المطالب. وقد وضعت بذلك البيان لبنات لتأسيس نظام قضائي وتوثيق للعقود وإلغاء نظام السخرة الذي كان طبقاً له يستخدم المتنفذون من العائلة الحاكمة البحارنة بدون أجر. وقد أشار البريطانيون إلى بيان الشيخ عيسى في أدبياتهم تندراً بـ Magna Carta^(١٠) وقد كرّر البحارنة مطالبهم بالإصلاح كذلك بموجب عريضة مقدمة في ٢٣ رمضان ١٣٥٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٤) لم تستجب لها الحكومة التي كان المنتفذ فيها آنذاك المستشار البريطاني بلغريف^(١١).

٢ - ومن الجدير بالإشارة إلى أنه كانت هناك تحركات كذلك من قبل قيادات الطائفة السنية، ولكن كانت في معظمها لتأكيد وطنية الحكم في مواجهة نفوذ السلطات البريطانية، وكانت دوافعها في الغالب وطنية دينية موجهة ضد تدخل المسؤولين البريطانيين في شؤون البلاد ومطالبة كذلك بالإصلاح طبقاً للشريعة الإسلامية^(١٢).

(١٠) انظر الوثيقة الرقم 10R/R/15/2/83 من وثائق حكومة الهند البريطانية ص ٦٨، مشار إليه، في: Hassan Ali Radhi, *Judiciary and Arbitration in Bahrain: A Historical and Analytical Study*, Arab and Islamic Laws (London: Kluwer Law International, 2003), p. 38.

(١١) محمد الرميحي، *البحرين: مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي* (بيروت: دار ابن خلدون،

١٩٧٦)، ص ٢١٠.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٩١ وما بعدها.

٣ - في عام ١٩٣٦ بدأت ملامح الحركات المطالبة في الإصلاح والتطوير تنحو منحى وطنياً لا طائفياً. ففي تقرير «سري» غير مؤرخ، لكنه مودع في تقارير عام ١٩٣٦ في مكتبة أرشيف حكومة الهند البريطانية، بأن اجتماعات قد عقدت ضمت زعماء من الطائفتين السنية والشيعية، كان أبرزهم يوسف فخرو ومحمد بن يوسف بن ناصر (سنّيان) ومحسن التاجر وأحمد العلوي (شيعيان)، إضافة إلى آخرين، وكان قد حضره ابن الحاكم (ولي العهد آنذاك) الشيخ سلمان بن حمد، وتبلورت هذه الاجتماعات عن مطالب، أهمها: ١ - تشكيل هيئة تشريعية، ٢ - إصلاح البوليس، ٣ - إصلاح الجهاز القضائي (وهي ذات المطالب القائمة حالياً تقريباً مع إضافة الجيش والحرس الوطني إلى البوليس). وقد أعقب هذا التقرير بتقرير آخر في فترة مقاربة تناول نشاط مجموعة من الشبان على رأسهم محمد العريض وإبراهيم العريض (شيعيان) وعبد الله الزايد ومحمد صالح الشيراوي (سنّيان) وعزا التقرير إليهم نشرهم مقالاً في مجلة الرابطة العربية التي كانت تصدر في مصر مناوئاً للنظام^(١٣).

وفي عام ١٩٣٨ عرفت البحرين - ويبدو أنه لأول مرة - صدور منشورات منيئة بأسماء تنظيمات سياسية وليس أفراد زعماء، مناوئةً للمستشار البريطاني وسلطته، وطالبت بالإصلاحات، وعلى رأسها تكوين مجلس تشريعي منتخب، وكان أحد هذه المنشورات منيئاً بـ «نواب الأمة»، وآخر منيئاً باسم «الشباب العربي»^(١٤).

وقد أسست هذه التحركات قاعدة للحركة الوطنية والقومية.

٤ - في عام ١٩٤٦ بدأت الأيدولوجيا اليسارية تدخل المجتمع البحريني وذلك عندما قرر حزب توده الإيراني في اجتماع له بطهران إرسال عدد من أعضائه إلى البحرين. ويورد تقرير للمخابرات البريطانية في العراق صادر في شباط/فبراير ١٩٤٨ أن شخصين من أعضاء الحزب الشيوعي الإيراني قد وصلا البحرين هما علي باقر زاده وإسماعيل كاظمي. ثم وردت بعد ذلك تقارير متعددة تفيد بوضع أسس التحرك الشيوعي^(١٥). ففي عام ١٩٥٥ شهدت البحرين مولد جبهة التحرير الوطني البحرانية التي تتبنى النظرية الماركسية^(١٦).

٥ - يلاحظ أن العنصر الوطني المناوئ للنفوذ البريطاني التي أسست له الحركة المطالبة السنية وعنصر الإصلاح السياسي والحقوقى الذي أسست له حركة البحارنة تفاعلاً وامتزجاً في خلال عقد الأربعينيات لينضجاً الحركة الوطنية الديمقراطية في بداية عقد الخمسينيات.

وقد شهدت البحرين خلال عقد الأربعينيات ظاهرة الأندية الوطنية كأطر لتنظيم الأفكار السياسية والاجتماعية الجديدة، وقد قامت هذه الأندية على أساس وطني لتضم النخب المثقفة من

(١٣) أرشيف وثائق حكومة الهند البريطانية، الوثيقة الرقم R/15/176، ص ١٤٢ و ١٧٦.

(١٤) وثائق حكومة الهند البريطانية، الوثيقة الرقم R/15/176، ص ١٤٨، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢٣٨ و ٣٦٠.

(١٥) سعيد الشهابي، البحرين، ١٩٢٠ - ١٩٧١: قراءة في الوثائق البريطانية (بيروت: دار الكنوز

الأدبية، ١٩٩٦)، ص ١٥٤.

(١٦) فوزية مطر، أحمد الشمالان: سيرة مناضل وتاريخ وطن (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات

والنشر، ٢٠٠٩)، ص ١٥٠.

السنة والشبيعة بدون تمييز، كما شهد ذلك العقد ولادة الصحافة البحرينية الوطنية التي كانت نواتها صوت البحرين التي صدرت عام ١٩٤٩ ثم القافلة، ثم الوطن في عام ١٩٥٢، وقد كان لهذه الأندية والصحف دور فعّال في نشر الفكر والوعي الوطني والحقوقى والديمقراطي^(١٧).

٦ - كما يحدث اليوم، أدى الشحن الطائفي المتعمد من أطراف ذات مصلحة في الحكم إلى نشوب خلاف بين الطائفتين السنية والشيعية وإلى اضطرابات ومصادمات عنيفة أدت إلى وقوع قتل، الأمر الذي دفع الطبقة المثقفة من السنة والشيعية إلى العمل على وقف تلك المصادمات وإنهاء الخلاف، وكان على رأس أولئك المثقفين القيادات الصحفية الوطنية وقيادات الأندية الوطنية حيث عقدت كثير من الاجتماعات في مقار تلك الأندية وبيوت بعض الزعماء، وقد تمخض عن هذه اللقاءات ليس فقط إنهاء النزاع الطائفي بل تعدى ذلك إلى المطالبة بحقوق سياسية واجتماعية وإصلاح النظام. هذا الأمر لم يرق للمستشار بلغريف، فحاول تحجيم تحرك هؤلاء النخبة المثقفة، إلا أنه جوبه بتيار وطني شديد أدى في آخر الأمر إلى عقد اجتماع موسّع، في أحد المساجد، ثم أعقبه مهرجان شعبي موسع آخر عقد في قرية السنابس تم فيه تشكيل تنظيم أسموه «الهيئة التنفيذية العليا» («الهيئة») واتفقوا على أن تكون هذه الهيئة هي الممثل لشعب البحرين وصاغوا مطالبهم فيما يلي:

- تأسيس مجلس تشريعي.
- وضع قانون عام للبلاد جنائي ومدني.
- السماح بتشكيل نقابة للعمال.
- تأسيس محكمة عليا للنقض والإبرام^(١٨).

وكانت ولادة الهيئة معلماً بارزاً ونقطة تحول في تكوين الحركة الوطنية على أساس علماني حديث يدرك متطلبات الدولة المدنية ذات المؤسسات.. دولة المشروعية.

لن نتحدث بالتفصيل عن نضال الهيئة التي أجهضت تجربتها، وتمّ اعتقال قادتها، وإنهاء نشاطها، لكن بقيت روحها تسيّر الحركة الوطنية، ولا زالت هذه الهيئة هي التجربة الوطنية المثالية التي يبحث عنها اليوم وطينو البحرين.

طبعاً كما جرت عادة القائمين على الحكم أجريت إصلاحات جزئية بعد ذلك، خصوصاً على النظام القضائي والإداري.

فيما بين قمع وحل هيئة الاتحاد الوطني واعتقال قياداتها في عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٥ تفاعلت عناصر أثرت تأثيراً بالغاً في الوعي القومي والوطني، حيث بقيت الجذوة الوطنية التي

(١٧) الرميحي، البحرين: مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، ص ٢٢٨ وما بعدها، وعبد الرحمن الباكر، من البحرين إلى المنفى سانت هيلانة (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٢)، ص ٣٦ وما بعدها.
(١٨) الباكر، المصدر نفسه، ص ١١٩ وما بعدها، وCharles Belgrave, *Personal Column* (Beirut: Librairie, وما بعدها، وdu Liban, 1972), p. 206.

خلقتها الهيئة مشتعلة في الناس، وأذكى هذه الجذوة انتشار الفكر القومي الذي كان يغذيه التيار القومي من القاهرة الناصرية، وكذلك الثورات القومية في الجزائر واليمن، ونمو الطبقة العاملة بعد اكتشاف النفط وقيام شركة نفط البحرين ودخول عنصر الوعي الطبقي، عن طريق العناصر الشيوعية التي تطورت فيما بعد إلى ولادة تنظيم جبهة التحرير البحراني عام ١٩٥٥، كما أدى التيار القومي إلى وجود حلقات من أفراد تابعين لتنظيم حركة القوميين العرب التي تأسس فرع البحرين فيها في عام ١٩٥٧ وحزب البعث العربي الاشتراكي في عام ١٩٥٨^(١٩). وهكذا أصبح الحراك الشعبي البحريني متميزاً بموجة جديدة مياهاها قومية ووطنية، واختفت تماماً في هذه المرحلة الحركات الطائفية.

٧ - في بداية الخمسينيات بدأت البلاد تمر بفترة احتقان اقتصادي ربما بسبب آثار الحرب العالمية الثانية، وتدنّت أجور العمال، ممّا خلق التذمر في صفوف الناس. وفي عام ١٩٦٤ تم تجديد اتفاقية الحماية البريطانية، الأمر الذي ولد الغضب بين القيادات القومية والوطنية، بدأت بسلسلة من الاضطرابات أولها حرق أقواس استقبال الحاكم العائد من لندن بعد التوقيع على الاتفاقية، لكن كان التسريح الجماعي للعمال من شركة بابكو هو الشرارة المباشرة لإشعال حركة احتجاجات شعبية شاملة واسعة كانت مطالبها وطنية وديمقراطية ونقابية امتداداً لمطالب الحركات السابقة^(٢٠).

ولدت الانتفاضة تشكيل تنظيمات شعبية، كان من أبرزها من حيث الانتشار الإعلامي عن طريق المنشورات «جبهة القوى القومية». لكن ما لبثت أن سحقت هذه الحركة الشعبية بعنف واعتقل قياديوها ودخلت البحرين مرحلة من ضهور التحركات السياسية المعارضة^(٢١).

٨ - على إثر قرار بريطانيا الشهير بالانسحاب من شرق السويس، وبعد فشل مباحثات إنشاء الاتحاد الخليجي الذي كان من المفروض أن يضم إمارات المنطقة بما فيها البحرين وقطر، أعلن استقلال البحرين كدولة مستقلة، وتم وضع دستور دولة البحرين في عام ١٩٧٢ من قبل هيئة تأسيسية نصف منتخبة. وتنفيذاً لأحكام الدستور فقد تم فيما بعد انتخاب أعضاء المجلس الوطني («البرلمان») الذي كان من المفروض أن يشكل أعضاؤه المنتخبون حوالي ٧٥ بالمئة من الأعضاء. أوصل الشعب إلى البرلمان مجموعة من الوطنيين المستقلين والقوميين والشيوعيين تجمعوا في كتلة عرفت باسم كتلة الشعب. كما أوصل عدداً من الشيعة المحافظين شكلوا كتلة عرفت باسم الكتلة الدينية. كان لكتلة الشعب دور بارز في النضال البرلماني من أجل مزيد من الإصلاح والتحرر شكّلت حجر الزاوية في المعارضة البرلمانية، ولكن ضاقت بها الفئة الحاكمة ذرعاً فكان أن حلت البرلمان وعلّقت العمل بالمواد المتعلقة بانتخاب المجلس الوطني، واعتقل بعض أعضاء المجلس الوطني^(٢٢).

(١٩) مطر، أحمد الشملان: سيرة مناضل وتاريخ وطن، ص ١٥٠، والشهابي، البحرين، ١٩٢٠ -

١٩٧١: قراءة في الوثائق البريطانية، ص ٢٧٨.

(٢٠) مطر، المصدر نفسه، ص ١٣٩ و ١٥١.

(٢١) معايشة شخصية.

(٢٢) انظر: الرأي في المسألة الدستورية (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٢).

في عام ١٩٧٢ ومع آمال التحرر والإصلاح في بداية عهد الاستقلال تحركت مجموعة من المناضلين كانوا مزيجاً من الوطنيين المستقلين والقوميين والشيوعيين فأسسوا (اللجنة التأسيسية للاتحاد العام والموظفين وأصحاب المهن الحرة) وقد كانت مطالب هذه الحركة أساساً محصورة في السماح بتكوين النقابات العمالية والمهنية وعموماً فقد كانت المطالب نقابية^(٢٣).

٩ - في خلال الثمانينيات من القرن الماضي، وبعد قيام الجمهورية الإسلامية، نمت الحركات ذات الاتجاه الديني الشيعي وذات الطبيعة الثورية، وقد تم اعتقال ومحاكمة مجموعة مكونة من ٧٢ شخصاً بتهمة محاولة قلب نظام الحكم واغتيال رموزه تحت تنظيم الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين^(٢٤).

١٠ - في بدايات التسعينيات من القرن الماضي، وفي أعقاب الغزو العراقي للكويت بدأت مجموعة من الشخصيات الوطنية تحركاً مطلبياً تميز بتقديم العرائض إلى الأمير آنذاك من أجل إعادة الحياة البرلمانية، بدأت بالعريضة النخبوية التي من بين زعمائها البارزين الشيخ عبد اللطيف المحمود (سني) والشيخ عبد الأمير الجمري (شيعي)، وقد قدمت للأمير بتاريخ ١١/٥/١٩٩٢ ثم عززت هذه العريضة النخبوية بالعريضة الشعبية المقدمة للأمير في شهر تموز/يوليو ١٩٩٤. وفي بدايات عام ١٩٩٥ بدأت السلطة في تصعيد إجراءاتها ضد الناشطين من رجال الدين الشيعة ونفي بعضهم الذين كانوا مرتبطين بمشروع العريضة ومطالبها^(٢٥).

وقد نجحت السلطة في هذه الحملة، ضد الزعامات الدينية الشيعية، في تركيز الاحتجاجات في صفوف الطائفة الشيعية، وتقلصت مشاركة الطائفة السنية حيث اقتصرَت المشاركة في الاحتجاجات من الطائفة السنية على عناصر اليسار واليسار القومي^(٢٦).

بقي أعضاء لجنة العريضة من القيادات الشيعية، وعلى رأسهم المرجوم الشيخ عبد الأمير الجمري في الساحة، وعرفوا فيما بعد بأصحاب المبادرة.

١١ - غير أن العناصر الوطنية كانت تحاول جاهدة منع السلطة من إنجاح الفصل الطائفي فتداعت إلى اجتماعات لبحث الموقف وتوحيد الحركة الاحتجاجية؛ كان من أهمها اجتماع عقد في بيت السيد جاسم مراد ضم عناصر وطنية من الطائفتين، انتهت هذه الاجتماعات بالتوقيع على عريضة بمطالب في إصلاح النظام السياسي والدستوري. استمرت الفعاليات - التي عرفت بانتفاضة التسعينيات لفترة حتى جوبهت بقمع شديد وإفراط في استعمال القوة، وتم اعتقال قيادة الانتفاضة وعلى رأسهم الشيخ عبد الأمير الجمري. أهم ما

(٢٣) مشاهدة شخصية حيث كنتُ شخصياً عضواً في هذه اللجنة التأسيسية وقد أشير إليّ في أدبياتها بـ (حسن الستراوي). انظر: عبد الله مطيوع، صفحات من تاريخ الحركة العمالية البحرينية (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٦)، ص ٩٦.

(٢٤) الدعوى الجنائية (أمن الدولة) الرقم ١٩٨٢/٢ وحسمت بتاريخ ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٢.

(٢٥) علي قاسم ربيعة، لجنة العريضة الشعبية في مسار النضال الوطني في البحرين (بيروت: دار

الكنوز الأدبية، ٢٠٠٧)، ص ٣٥ و٤١.

(٢٦) مشاهدة واستنتاج شخصي قابل للمناقشة.

ميّز هذه الفترة تقديم العرائض التي كان من بينها العريضة النسائية التي طالبت بوقف الاستخدام المفرط للقوة ضد المحتجين والمعتقلين، إضافة إلى مطالب بالإصلاح^(٢٧).

١٢ - في ٦ آذار/مارس ١٩٩٩ توفي المرحوم الأمير الشيخ عيسى بن سلمان وخلفه ابنه الشيخ حمد بن عيسى الذي وعد عشية استلامه الحكم بالقيام بإصلاحات دستورية، وجاب المدن والقرى تبشيراً بالإصلاح، وبدأ عهده بإلغاء قانون أمن الدولة ومحاكم أمن الدولة وأطلق سراح معتقلي ومسجوني الرأي، والسماح بعودة المنفيين، واستبشر الناس خيراً بالعهد الجديد.

دارت في خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤

نقاشات فكرية وسياسية متقدمة. كان من أهم أحداثها الشعبية عقد المؤتمر الدستوري الذي ضم كل قوى المعارضة وناقش الوضع السياسي والدستوري، وطرح كثيراً من الحلول والتصورات^(٢٨).

منذ أن هبّت رياح ما عرف بـ «الربيع العربي» تحركت أوراق المطالبات في البحرين، فكان أن تداعى شباب مجهولو الانتماءات السياسية إلى الاحتجاج والمطالبة بالإصلاحات.

ومن الناحية الرسمية فوجئ الشعب بتشكيل لجنة لوضع ميثاق العمل الوطني («الميثاق») التي كانت موجهة مما اضطر بعض

عناصرها إلى الانسحاب لوضوح التوجيه الرسمي لمسيرة اللجنة، وقد كان لانسحاب هذه العناصر أثر في تغيير اتجاه اللجنة حيث عدلت من المسار، وجاءت مسودة الميثاق في صورة مقبولة^(٢٩). وقد تم الاستفتاء عليه وأقرّ بأغلبية شعبية ساحقة بلغت ٩٨,٤ بالمئة.

مضت بعد الميثاق المناقشات فيما يتعيّن أن يكون عليه شكل الدستور الجديد، لكن المجزوم به كان أن الدستور الجديد أو المعدل يجب أن يقيم نظام ملكية دستورية ديمقراطية طبقاً لما نص عليه الميثاق في باب (استشراف المستقبل) الذي جاء فيه «ثانياً: السلطة التشريعية: تعدّل الفصل الثاني من الباب الرابع من الدستور الخاصة بالسلطة التشريعية لتلائم التطورات الديمقراطية والدستورية في العالم وذلك باستحداث نظام المجلسين، بحيث يكون الأول مجلساً منتخباً انتخاباً حراً مباشراً يختار المواطنون نوابهم فيه ويتولى المهام التشريعية، إلى جانب مجلس معيّن يضم أصحاب الخبرة والاختصاص للاستعانة بأرائهم فيما تتطلبه الشورى من علم وتجربة»، فواضح من هذا النص أن دور المجلس المعين هو فقط لإبداء المشورة مع قصر سلطة التشريع على المجلس المنتخب. غير أن السلطة قد فاجأت الشعب بإصدار دستور معدل في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢ جاء مخيباً للأمال وأعاد الأمور إلى تعقيداتها، حيث جعل السلطة التشريعية من مجلسين متساويي العدد، أحدهما منتخب، والثاني معيّن، له ذات السلطات التشريعية، وجعل

(٢٧) ربيعة، المصدر نفسه، ص ٦٢.

(٢٨) مشاهدة شخصية حيث تمّ اختياري رئيساً للمؤتمر الدستوري الأول، انظر: وثائق المؤتمر

الدستوري الأول ٢٠٠٤.

(٢٩) مشاهدة شخصية حيث كنتُ عضواً في لجنة وضع الميثاق وكنتُ من العناصر المستقبلة.

رئاسة المجلس الوطني للمجلس المعين، وسلب كثيراً من السلطات الرقابية، كما سلب الرقابة المالية وأحال ديوان الرقابة المالية الذي كان تابعاً للمجلس الوطني إلى الديوان الملكي، وأضعف المشاركة الشعبية إلى درجة التهميش^(٣٠).

هذا الدستور أعاد الوضع إلى الخلاف والاختلاف والتصارع، فعادت الاحتجاجات والمطالبات الشعبية مجدداً بالإصلاح، وبدأت الحركة السياسية تأخذ طابعاً جديداً يتسم بالشرعية العلنية على إثر السماح للتيارات السياسية بتكوين الجمعيات السياسية^(٣١).

١٣ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ أجريت انتخابات مجلس النواب، وقد قاطعت الجمعيات السياسية المعارضة (فيما عدا التقدمي) هذه الانتخابات وعلى رأسها جمعية الوفاق الوطني الإسلامية («الوفاق»). وبتاريخ ٢٣ تموز/يوليو ٢٠٠٥ صدر المرسوم بالقانون الرقم (٢٦) بشأن الجمعيات السياسية (قانون الجمعيات السياسية) الذي أثار جدلاً واسعاً واختلافات بين قوى المعارضة، ولكن مع ذلك فقد ذهبت معظم القوى السياسية إلى استصدار الترخيص والتسجيل مع المطالبة بتطوير القانون. وقد نتج من ذلك القبول استكمال الترخيص لجمعيات موالية ومعارضة طبقاً لهذا القانون والتي كانت مرخصة طبقاً لأحكام قانون الجمعيات والأندية، ولكن جاءت معظم هذه الكيانات قائمة على أساس أيديولوجي، وأهم هذه الجمعيات من حيث التأثير والوزن الشعبي هي: جمعية الوفاق الوطني الإسلامية - (الوفاق) أعضاءها شيعية من مختلف اتجاهات التقليد؛ جمعية المنبر الوطني الإسلامي - (المنبر الإسلامي) أعضاءها سنة/إخوان مسلمون؛ جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) أعضاءها من اليسار القومي، على رأسهم عناصر الجبهة الشعبية سابقاً (سنة وشيعية)؛ جمعية الأصالة الإسلامية (الأصالة) أعضاءها من السلف السنة؛ جمعية المنبر التقدمي («التقدمي») أعضاءها من الاتجاه الشيوعي التقليدي (سابقاً جبهة التحرير الوطني البحراني) أعضاءها (سنة وشيعية)؛ جمعية العمل الإسلامي (أمل) أعضاءها شيعية من مقلدي الإمام الشيرازي؛ جمعية التجمع الوطني الديمقراطي (التجمع) معظم أعضاءها هم أعضاء حزب البعث سابقاً، أعضاءها (سنة وشيعية)؛ جمعية ميثاق العمل الوطني (الجمعية) أعضاءها شخصيات مرموقة مهنياً موالية للحكم (سنة وشيعية)؛ إلى جانب عدد من الجمعيات ذات القواعد المحدودة.

١٤ - اصطفت الجمعيات ذات الأغلبية الشيعية واليسارية في صف المعارضة، واصطفت الجمعيات ذات الاتجاه السني إلى جانب الموالاة. وكانت جمعيات المعارضة (باستثناء التقدمي) قد قاطعت أول انتخابات برلمانية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ لأنها لا تلبي المطالب الإصلاحية الحقيقية.

في الدورة الثانية للانتخابات البرلمانية في عام ٢٠٠٦ قررت جمعيات المقاطعة أن تشارك، واختلف أعضاءها بشأن هذا القرار، ولكن بالنسبة إلى جمعية الوفاق حدث انشقاق فيها أدى

(٣٠) انظر: الرأي في المسألة الدستورية.

(٣١) قانون الجمعيات السياسية الرقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٥، وورقة عبد الرحمن النعيمي التي قُدمت إلى ندوة:

آفاق التحول الديمقراطي في البحرين (المنامة: منشورات نادي العروبة، ٢٠٠٢)، ص ١٧٢.

إلى ظهور قياديين بارزين منها واستقلالهم بتكوين تنظيمات وتجمعات منشقة عن الوفاق، أبرزها حركة الحريات والديمقراطية («حق») - غير مرخصة وفقاً لقانون الجمعيات السياسية - التي يرأسها نائب الأمين العام السابق لجمعية الوفاق الأستاذ حسن مشيمع، وقد كانت بدايتها بمشاركة مع عناصر وطنية مستقلة، من بينهم الأستاذ علي ربيعة والمرحوم الشيخ عيسى الجودر والمرحوم هشام الشهابي، وهم من الطائفة السننية، كما كان من بينهم الأستاذ سعيد العسيول وهو شيعي ذو ميول وطنية يسارية معتدلة. وكما برز بعد ذلك تجمع آخر عرف بـ «تيار الوفاء الإسلامي» بقيادة العضو المؤسس البارز لجمعية الوفاق الأستاذ عبد الوهاب حسين^(٢٢).

١٥ - قادت الوفاق، بالإضافة إلى الجمعيات المرخصة المعارضة (وعد وأمل والإخاء والتجمع والديمقراطي) إضافة إلى جمعيات أخرى، حركة معتدلة في الدعوة إلى التطوير من داخل مجلس النواب، في حين تبنت خارج مجلس النواب حركات في طليعتها حق والوفاء، إضافة إلى جمعيات أخرى، حركة المعارضة الداعية إلى التغيير من الخارج. (ولن أتناول هنا الحركات خارج البحرين التي أهمها حركة أحرار البحرين)، وقد تمايزت أساليبها بين الشدة والمرونة، ولم تخل الساحة من خلافات بين أطراف المعارضة.

١٦ - منذ أن هبّت رياح ما عرف بالربيع العربي والتي ابتدأت من تونس، ثم تبعتها مصر في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، تحركت أوراق المطالبات في البحرين، فكان أن تداعى شباب مجهولو الانتماءات السياسية إلى الاحتجاج والمطالبة بالإصلاحات، فكان أن تفجرت أحداث بدأت بمظاهرات محدودة ومتفرقة في يوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١ ما لبثت أن اتسعت وعمّت وانتهت بتجمع هائل في دوار اللؤلؤة حيث اعتصمت أعداد كبيرة وصلت أحياناً إلى مئات الألوف، وعمّت مظاهرات (مئات ألفية) شوارع البلاد مطالبة بالإصلاحات، وانضمت المعارضة (الجمعيات المرخصة وغير المرخصة) إلى الحركة. وقد برزت حركة جديدة تنتهج السرية في عملها أسمت نفسها (ائتلاف شباب ١٤ فبراير/شباط).

ثالثاً: أحداث ١٤ فبراير/شباط ٢٠١١ وتداعياتها

١ - إثر تصاعد مدّ (الربيع العربي) في تونس ومصر، تداعت عناصر شابة إلى العمل على ذات المنهج، فقامت بتوجيه دعوة عبر وسائل التواصل الاجتماعي (الفيسبوك وتويتر) إلى الاعتصام في دوار اللؤلؤة في يوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١. وبداية كانت هناك تظاهرات في مناطق متفرقة من البلاد، ثم نظم اعتصام جماهيري حاشد في دوار اللؤلؤة (بدلت تسميته حالياً إلى «تقاطع الفاروق» بعد أن أزيل الدوار وهدم النصب من قبل الحكومة). وقد كانت الشعارات في هذا الاعتصام متنوعة، بدأت بالدعوة إلى الإصلاح الدستوري، لكنها تطورت في جزء منها إلى رفع شعار (إسقاط النظام) تأثراً ظاهراً بما كان يجري في تونس ومصر.

(٢٢) معايشة شخصية. وقد دُعيتُ إلى لقاء في منزلي قيادة الوفاق من أجل توفيق وجهات النظر، لكن لم يفلح هذا المسعى.

٢ - في مظاهرات يومي ١٤ و ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١ كان قد استشهد اثنان من المتظاهرين، فألقى جلاله الملك على إثر هذه الأحداث خطاباً عبّر فيه عن أسفه لوفاة (اثنين من أبنائه) وقدم التعازي الحارة إلى ذويهما، وأمر بتشكيل لجنة تحقيق في الحوادث المتعلقة برئاسة نائب رئيس الوزراء جواد العريض^(٣٣).

٣ - تطورت الأحداث وخرج الناس إلى التظاهر وانتهوا إلى الاعتصام بدوار اللؤلؤة وذلك ابتداء من ١٥ شباط/فبراير. إلا أنه في يوم ١٧ شباط/فبراير هاجمت قوات الأمن المعتصمين في حوالى الساعة الثالثة فجراً، ونتج من هذا الهجوم سقوط ٤ قتلى وعدد كبير من الجرحى، وسيطرت قوة دفاع البحرين («الجيش») على منطقة الاعتصام وأخلته من المعتصمين^(٣٤).

٤ - بتاريخ ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١، وفي ختام عزاء الشهيد الأول الذي قتل في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١ توجه عدد من المتظاهرين إلى الدوار واشتبكوا مع رجال الأمن ووقع بعض الضحايا، وكان من بينهم شهيد أصيب برصاص حي في رأسه فقد بسببها الوعي ثم فارق الحياة بتاريخ ٢١ شباط/فبراير ٢٠١١^(٣٥). وفي حومة هذا الحدث، وخلال برنامج متلفز بتلفزيون البحرين فاجأ صاحب السمو الملكي ولي العهد مقدمي البرنامج وشعب البحرين بدخوله المفاجئ وتحدث مباشرة إلى الشعب داعياً إياهم إلى الحوار، وقال في حديثه المباشر: «إن الذي جرى في البحرين أمر طارئ وخارج عن مألوف أخلاقنا وطباعنا.. أقدم التعازي لكل شعب البحرين على هذه الأيام الأليمة التي يعيشها، وأريد أن أوجه رسالة إلى الجميع للتهديئة»، وقال في جملة ما قاله: «إن البحرين لم تكن يوماً دولةً بوليسية»، وبذات اليوم صدر تكليف من جلاله الملك لولي عهده بإجراء حوار وطني شامل مع المعارضة. وبتاريخ ١٩ شباط/فبراير أصدر سمو ولي العهد أمراً بسحب القوات العسكرية والأمنية من شوارع البحرين مطمئناً المعتصمين في الدوار على أمنهم وسلامتهم. وأعقب ذلك لقاء سموه في قناة تلفزيون CNN الأمريكية أكد فيه الحوار وطمان المعتصمين في الدوار برده على سؤال لمذيع القناة بقوله: «بكل تأكيد، إن المتظاهرين في دوار اللؤلؤة يمثلون شريحة مهمة من مجتمعنا البحريني وقناعته السياسية، وسنحرص على سلامتهم»^(٣٦).

٥ - واستتباعاً لذلك تحدّث سمو ولي العهد كذلك في مقابلة تلفزيونية مع قناة تلفزيون

(٣٣) كلمة لجلالة الملك حمد بن عيسى مذاعة من تلفزيون البحرين يوم ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١ منشورة في الصحف المحلية يوم ٢٠١١/٢/١٦ (انظر مثلاً صحيفة الوسط)، وانظر أيضاً تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق المشكلة بموجب الأمر الملكي الرقم ٢٨ لسنة ٢٠١١ والمؤرخ ٢٩ حزيران/يونيو ٢٠١١ (لجنة تقصي الحقائق) الفقرة ٢١٧.

(٣٤) انظر الخبر حول ذلك المنشور في كل الصحف المحلية (الوسط عدد ٣٠٨٧)، وكذلك تقرير لجنة تقصي الحقائق الفقرات ٢٢٩ - ٢٣٢، وكذلك الفقرة الرقم ٦٥٩ من التقرير نفسه.

(٣٥) تقرير لجنة تقصي الحقائق الفقرة الرقم ٩٣٢.

(٣٦) لقاء تلفزيوني مع محطة CNN الأمريكية ونشرته الصحف المحلية في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١١ (انظر: الوسط، العدد ٣٠٨٩)، وتقرير لجنة تقصي الحقائق الفقرة الرقم ٢٧٦.

البحرين، قال من جملة ما قاله فيها: «الإرادة الطبيعية إليهم أثبتت للجميع أقوى من أي شيء». وأضاف: «أنا أعرف الشباب اللي في الدوار له رأي، وأنا ودي اليوم قبل باكر إنني أقدر أخطبهم مباشرة لأن أنا عارف أن سبب من أسباب هذه الأزمة هو الشعور عند البعض أن كلمتهم ما توصل.. ولا أزال أدافع عن حق المواطن أن يعترض حتى لو أنا أختلف معها في الرأي... إلى أشوفه أنا أمامي أن الأغلبية اليوم في البحرين يريدون الاعتصام السلمي والمسيرات السلمية.. عندنا آلاف يتجمعون في الدوار بكل حرية وراحة ويعبرون عن آرائهم..»^(٣٧).

عكفت الجمعيات المعارضة على صياغة رؤية وأسس إجاح الحوار الذي أعلن عنه سمو ولي العهد في وسائل الإعلام، حيث اشتملت على وجوب توافر إجراءات أولية تمثل شروطاً لإجاح الحوار.

٦ - اطمأن الناس على سلامتهم وزاد المعتصمون في الدوار ونظمت المسيرات السلمية، وامتدت الجسور بين المعارضة وسمو ولي العهد (الذي كلف من قبل جلالة الملك بإدارة الحوار معها) وتواصلت الاتصالات بغرض تهيئة الأجواء للحوار الذي كان مؤملاً أن يبدأ.

٧ - بتاريخ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١١

تجمع مواطنون موالون على مقربة من قصر رئيس الوزراء، وفي المساء تم تنظيم تجمع للموالاة أمام مسجد الفاتح باسم «تجمع الوحدة الوطنية» يتكون من جمعيات وشخصيات غالبية من الطائفة السنية^(٣٨).

٨ - عكفت الجمعيات المعارضة على صياغة رؤية وأسس إجاح الحوار الذي أعلن عنه سمو ولي العهد في وسائل الإعلام، حيث اشتملت على وجوب توافر إجراءات أولية تمثل شروطاً لإجاح الحوار أهمها التالي:

● شروط إجراء حوار ناجح يتعين على الحكم إجراؤها

- التعهد بالحفاظ على حق المعتصمين في التواجد بدوار اللؤلؤة، والحفاظ على حياتهم طوال فترة الحوار والمفاوضات.

- الإطلاق الفوري لسراح جميع المعتقلين السياسيين وشطب قضاياهم في المحاكم.

- التعهد بتحييد الإعلام الرسمي للدولة من تلفزيون وراديو وجعله منصة للإعلام الحر لنقل آراء المواطنين من مختلف مشاربهم بكل حيادية ومهنية ويساهم في تخفيف الاحتقان الطائفي.

(٣٧) مقابلة تلفزيونية لسمو ولي العهد مع تلفزيون البحرين مفرغة في الصحف المحلية بتاريخ ٧ آذار/مارس (انظر: الوسط، العدد ٣١٠٤)، وتقرير لجنة تقصي الحقائق الفقرة الرقم ٤٠٣.
(٣٨) «سمو رئيس الوزراء يؤكد للجموع التي توافدت على قصر سموه أن مملكة البحرين ستخرج من هذا الظرف أقوى مما كانت عليه»، وكالة أنباء البحرين (بنا)، ٢٠/٢/٢٠١١.

- الشروع فوراً بالتحقيق المحايد في أعمال القتل التي وقعت منذ ١٤ شباط/فبراير وإحالة المسؤولين إلى المحاكمة.

- إقالة الحكومة.

● أن يعلن الحكم قبوله بمبادئ الحوار، وإعلانه في بداية جلسات الحوار وقبل الشروع في التفاصيل، الالتزام بالمبادئ التالية

- إلغاء دستور ٢٠٠٢ والدعوة إلى انتخابات مجلس تأسيسي ينتخب على أساس تساوي الصوت بين الناخبين ويقوم بوضع دستور جديد للبلاد.

- حق الشعب في انتخاب مجلس للنواب ينفرد بكامل الصلاحيات التشريعية ويكون انتخابه على أساس تساوي الصوت بين المواطنين.

- حق الشعب في أن تكون له حكومة منتخبة.

- توفير الضمانات اللازمة لتحقيق التزام الأطراف بالاتفاقيات والتعهدات التي تنتج من هذه المفاوضات.

● الاتفاق على جدول زمني قصير نسبياً

ضرورة تحديد جدول زمني لا يتجاوز أسبوعين أو ثلاثة للوصول إلى اتفاقات تضع حلاً جذرياً للأزمات السياسية والدستورية التي تمر بها البلاد وتساهم في استتباب الأمن والشروع في عملية التنمية والديمقراطية الحقة^(٣٩).

٩ - استمرت الاحتجاجات والاعتصام، وجنح جزء يسير من المحتجين إلى تنظيم مظاهرات باتجاه الديوان الملكي بمنطقة الرفاع وقصر الصافية وهو قصر ملكي، مما أثار إلى حد ما حفيظة النظام وغضبه، وبالرغم من أنها كانت سلمية لكنها لم تخلُ من الشعارات المتهبة. وقد زادت وتيرة الاحتجاجات والاعتصام في أماكن حيوية، وكان من أبرز تلك الاعتصام هو الاعتصام أمام المرفأ المالي وإغلاق الطريق الرئيسي بين المنطقة الدبلوماسية والمرفأ المالي الذي حدا بقوات الأمن إلى اقتحامه ومهاجمة المعتصمين وفتح الشارع بالقوة، بالرغم من المحاولات التي كانت جارية مع بعض قيادات المعارضة والمحتجين لفتحه سلمياً. وقد وقع ضحايا في هذا اليوم، وكان ذلك بتاريخ ١٣ آذار/مارس ٢٠١١^(٤٠).

١٠ - في يوم ١٣ آذار/مارس ٢٠١١ صرّح سمو ولي العهد بمبادرته للحوار على أساس مبادئ سبعة، التي أهمها برلمان كامل الصلاحيات وحكومة تمثل أرادة الشعب. في يوم ١٤ آذار/مارس ٢٠١١ أصدرت الجمعيات السياسية المعارضة، أثناء مؤتمر صحفي لها، عقد

(٣٩) «الجمعيات السياسية ترحب بالحوار»، الوسط، ١٥/٣/٢٠١١. ومعايشة شخصية.

(٤٠) ملحق الوسط، ١/١/٢٠١٢.

بمقر جمعية الوفاق أنها كانت ولا تزال مع الحوار، وأكدت الحاجة إلى تشكيل مجلس تأسيسي لوضع دستور جديد للبلاد، وطالبت بتوضيحات رسمية من سمو ولي العهد بشأن موافقته على مبادئ الحوار التي أعلنت في وسائل الإعلام^(٤١)، وذلك من أجل أن يكون الحوار جدياً، وكان هذا البيان خطوة تجاه بدء الحوار.

١١ - في ١٤ آذار/مارس ٢٠١١ فوجئ الجميع بدخول قوات من الجيش السعودي ووحدات عسكرية من دولة الإمارات العربية المتحدة تحت راية (درع الجزيرة)، وفي اليوم التالي الموافق ١٥ آذار/مارس صدر عن ملك البلاد المرسوم الملكي الرقم ١٨ لسنة ٢٠١١ بشأن إعلان (حالة السلامة الوطنية) وكلف القائد العام لقوة الدفاع سلطة اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ مرسوم السلامة الوطنية في جميع أنحاء المملكة لمدة ثلاثة شهور. بدأت سلطات حالة السلامة الوطنية في السابعة من صباح ١٦ آذار/مارس بالهجوم على المعتصمين في الدوار ومحاصرة مجمع السلمانية الطبي (المستشفى العام الرئيسي في البلاد) وإخلاء المعتصمين من ساحاته الخارجية، وبدء حملة الاعتقالات، وقد سقط في هذا اليوم ٩ قتلى، من بينهم بعض من أفراد قوات الأمن، مع ملاحظة أن الخطاب الإعلامي الرسمي ذهب إلى المزيد من التشدد وإنكفاء روح الانتقام من المعارضة والتحريض ضد رموز من الطائفة الشيعية بوجه خاص، والمعارضة بشكل عام^(٤٢).

١٢ - الجدير بالذكر أن بعض قيادات المعارضة (حق والوفاء والأحرار) كانوا قد أعلنوا من دوار اللؤلؤة تجمعاً أسموه (التجمع من أجل الجمهورية) وأصدروا بياناً ذهبوا فيه إلى عدم شرعية النظام القائم ووجوب تغييره واستبدال نظام جمهوري به، وأعلنوا بأن وسيلتهم في ذلك هي اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي، وعلقوا رأيهم هذا على شرط موافقة الشعب عليه في هذا الاستفتاء فإذا لم يوافق عليه الشعب فإنهم يتنازلون عنه. وقد تم اعتقالهم وحكم عليهم بالسجن المؤبد، كما هو ثابت من حكم محاكم السلامة الوطنية^(٤٣).

١٣ - منذ ١٧ آذار/مارس ٢٠١١ شنت السلطة حملة اعتقالات في صفوف المعارضة بدأت بما يعرف بالرموز والطواقم الطبي، وتم البدء في تطبيق نظام حظر التجول من ٤ مساء حتى ٤ فجراً في شمال المنامة، وتقرر منع التجمهر والتجمع والمسيرات والاعتصام في كافة أنحاء البلاد، وتوقفت المدارس الحكومية والخاصة عن العمل حتى إشعار آخر، كما تم فصل الكثير من أعمالهم ومن بينهم أساتذة جامعات ومعلمين وإداريين ونقابيين وطلبة ومسؤولين بالشركات الكبرى والوزارات، إلى أن بلغ عدد المفصولين من العمل قرابة ٢٤٦٤ من القطاع الخاص فقط وفقاً لسجلات وزارة العمل، وعدد ٢٠٧٥ بين مفصول وموقوف من القطاع العام وفقاً لسجلات ديوان الخدمة المدنية، تركزت جلّها في صفوف الطائفة الشيعية^(٤٤).

(٤١) تقرير لجنة تقصي الحقائق الفقرة الرقم ٦٦٩ وما بعدها.

(٤٢) مُشار إليه في تقرير لجنة تقصي الحقائق، الفقرة الرقم ٦٨٨ وما بعدها.

(٤٣) الدعوى الرقم ٢٠١١/١٢٤ سلامة وطنية.

(٤٤) انظر تقرير لجنة تقصي الحقائق البند الرقم و١٦٥٩ من النسخة العربية المعتمدة.

١٤ - بتاريخ ٨ أيار/مايو ٢٠١١ صدر المرسوم الملكي الرقم ٤٨ برفع حالة السلامة الوطنية ابتداء من أول حزيران/يونيو ٢٠١١ بدلاً من تاريخ ١٤ منه، وقد رحّبت كبرى جمعيات المعارضة (الوفاق) بذلك، فيما أعلن الرئيس الأمريكي أوباما بتاريخ ١٨ أيار/مايو بأن على البحرين احترام حقوق الإنسان وأن تقوم بإصلاحات سياسية جدية ورفضه لهدم المساجد، وقد رحّبت الحكومة بالمبادئ التي تضمّنها خطاب أوباما، في حين رفض تجمع الوحدة الوطنية هذا الخطاب^(٤٥).

١٥ - في ١ حزيران/يونيو ٢٠١١ صرّح ولي العهد بأنه يجب أن يكون الحوار شاملاً لجميع الأطراف وأنه منبثق من إرادة الإصلاح، مما جعل العديد من أطراف المجتمع الدولي يرحب بالحوار الوطني كوسيلة للخروج من الأزمة وحث المعارضة على المشاركة فيه، ثم دعت الحكومة إلى عقد مؤتمر للحوار الوطني انعقد في الفترة ما بين ١ تموز/يوليو وحتى ٢٨ تموز/يوليو ٢٠١١، ولكن يلاحظ أن هذه الدعوة قد جاءت من قبل السلطة التي اختارت أعضاء ذلك المؤتمر بغالبية من المواليين أو غير ذوي الشأن في العمل السياسي والشأن العام، وكان من المدعويين من جمعيات المعارضة بمن فيهم جمعية الوفاق يقل عمّا نسبته ١٠ بالمئة من كل أعضاء المؤتمر (الوفاق شغلت في الانتخابات الأخيرة ما يقرب من ٤٨ بالمئة من مقاعد مجلس النواب (من أصل ٤٠ مقعداً) بالرغم من عدم عدالة توزيع الدوائر الانتخابية)^(٤٦).

١٦ - بتاريخ ٢٩ حزيران/يونيو ٢٠١١ أعلن جلالة الملك عن تشكيل اللجنة الملكية البحرينية المستقلة لتقصّي الحقائق برئاسة البروفسور محمد شريف بسيوني وأربعة من المختصين في ذلك على الصعيد الدولي، وذلك بموجب الأمر الملكي الرقم ٢٨ لسنة ٢٠١١ («لجنة تقصي الحقائق») وقدمت تقريرها لجلالة الملك بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وأعلن الملك قبول جميع التوصيات الواردة فيه والتي جاء الكثير منها إيجابياً، إلا أن تنفيذ تلك التوصيات ما زال بطيئاً أو متعثراً والأزمة مستمرة. كما صدر مرسوم ملكي رقم ٦٢ لسنة ٢٠١١ بإحالة جميع القضايا المنظورة أمام محاكم السلامة الوطنية إلى المحاكم العادية. إلا أنه بتاريخ ١٨ ب/أغسطس ٢٠١١ صدر عن جلالة الملك المرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠١١ نص على استمرار محاكم السلامة الوطنية بنظر الجنايات التي بدأت في نظرها على أن تحال قضايا الجرح إلى المحاكم العادية.

١٧ - من بين توصيات لجنة تقصي الحقائق التوصية الواردة بالفقرة الرقم ١٢٩١ التي أوصت بإلغاء الأحكام والعقوبات التي صدرت في حق جميع الأشخاص المحكوم عليهم في جرائم ذات صلة بالتعبير السياسي، ولا تنطوي على الدعوة إلى العنف أو بحسب الحالة بإسقاط التهم المعلنة الموجهة إليهم، إلا أن الحكومة أو النيابة العامة لم تنفذ من ذلك إلا جزءاً

(٤٥) «أكد أن السياسة الأمريكية تعمّق الصراع الطائفي: البحرين.. تجمع الوحدة الوطنية يهاجم أوباما ويتهمه بالكيل بمكيالين»، العربية نت (٢١ أيار/مايو ٢٠١١)، < <http://www.alarabiya.net/articles/2011/05/20/149884.html> > .

(٤٦) انظر التصريحات الصادرة من جمعية الموافقة، في: الوسط، ٢٧ - ٣١/٧/٢٠١١.

يسيراً. وكذلك عدم تنفيذ التوصية الواردة بالفقرة الرقم ١٣٣٧ بشأن أن لا يكون أي مفصول قد فصل نتيجة لممارسته الحقّة في التعبير وحرية الرأي والتجمع، الأمر الذي نتج منه وجود بون شاسع بين الوعود والتطبيق العملي وساهم في استمرار حالة التوتر المجتمعي.

أما بعض التوصيات وأهمها التوصية الواردة بالفقرة الرقم ١٧١٥ التي توصي بأن تشكل لجنة وطنية محايدة مستقلة لمتابعة تنفيذ التوصيات، تشكل من أعضاء مرموقة من الحكومة وشخصيات محايدة وشخصيات من الجمعيات السياسية (المعارضة) والمجتمع المدني، فإنها نفذت مبتورة حيث لم تشمل ممثلين عن الجمعيات السياسية المعارضة، فيما عدا عضو واحد هو رئيس التقدمي، لكن عيّن بصفته الشخصية^(٤٧).

رابعاً: الحالة الراهنة

إنني أقصد بالحالة الراهنة، تلك الحالة التي بدأ إطارها الزمني من منتصف شباط / فبراير العام الماضي (٢٠١١) والمستمرة حتى الآن على نحو ما جرى تفصيله في المبحث الثالث من هذه الورقة. وهي فترة تتميز باشتداد حدة الصراع بين السلطة الحاكمة والمجتمع. وهو صراع يتمثل في المواجهة بين منهج الاستحواذ الكامل والسيطرة العائلية المطلقة على مؤسسات الدولة ومصادر الثروة كطرف، ويتمثل الطرف الآخر في هذا الصراع في قوى المجتمع الطامحة إلى التغيير والإصلاح، من خلال المطالبة بالمشاركة والمساهمة الحقيقية في إدارة شؤون البلاد، والمشاركة في الثروات الوطنية، بما يحقق الطموحات المشروعة في العيش الكريم وضمن مستقبل الأجيال القادمة. وذلك في إطار دولة المؤسسات المدنية الحديثة القائمة على أسس المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، وتجاوز حالة الإمارة والحكم الشمولي.

وهذه الحالة الراهنة ما هي إلا حلقة متصلة بما سبقها من حلقات تاريخ الصراع السياسي في البحرين في العصر الحديث على النحو الذي سبق تناوله. وهو تاريخ يشهد تكرار مثل المشهد الحالي بمعدل كل عشر سنوات تقريباً، حيث تتكثف فيه أشكال المواجهة السياسية، كما تتكثف فيه - بكل أسف - أشكال المواجهة الأمنية الباطشة شبه يومي، على نحو يحدث معه، ويتعمق نتيجة له، الكثير من الشروخ والتصدعات في العلاقة بين الطرفين. وهو ما يؤدي، في نهاية المطاف، إلى ازدياد الصعوبات التي تعترض طريق التوصل إلى حلول جذرية سليمة لهذا الصراع.

وأعتقد بأن الحالة الراهنة تحكمها مجموعة من العناصر التي تتشابه إلى حد ما، مع بعض الاختلاف، مع تلك العناصر التي حكمت المراحل أو الحلقات السابقة من مسيرة العلاقة بين الطرفين. وكما أرى فإن هذه العناصر تتمثل فيما يلي:

● الاستمرار في انتهاج طريق الحلول البوليسية، واللجوء إلى تصعيد استخدام وسائل القمع والقوة المفرطة في مواجهة مطالب الإصلاح.

● العمل على تحييد، إن لم يكن كسب ولاء، فئة أصيلة من فئات المجتمع في مواجهة

مطالب التغيير والإصلاح وذلك من خلال تشطير المجتمع على أساس طائفي، مدعوماً بالتجنيس السياسي لطائفة معينة ولغير بحريين.

● الالتفاف على مطالب الإصلاح، وذلك بانتهاج سياسات «تجميل» ملامح النظام من الخارج، ولا ترقى إلى مستوى المطالبات بالإصلاح الحقيقي بتاتاً.

وأتناول - ببعض التفصيل - كل عنصر من هذه العناصر وذلك على النحو الآتي:

١ - سياسة القمع في مواجهة مطالب الإصلاح

في مواجهة مطالب الإصلاح السياسي والدستوري ذات الطابع الوطني المدني، التي كانت ولا زالت قائمة منذ ثلاثينيات القرن الماضي، انفجرت الأحداث في عام ٢٠١١ التي استلهمت وتأثرت كثيراً - في طورها الراهن - بالثورات الشعبية في تونس ومصر في إطار ما عرف بالربيع العربي، وفي مواجهة هذه المطالب لجأت السلطة إلى تصعيد أسلوب القمع الذي تعاملت به مع التحركات الشعبية السابقة، والمتمثل في انتهاج سياسة المعالجة الأمنية الباطشة. ولم تقتصر في ذلك هذه المرة على استخدام قوات الأمن والشرطة في مواجهة هذه التحركات، بل لجأت إلى استخدام قوات الجيش والحرس الوطني، والاستعانة (وحتى لو كانت رمزية) بقوات دول الجوار مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تحت ما سمي بدرع الجزيرة، وكل ذلك من أجل القضاء على أشكال الاحتجاج السياسي التي استخدمتها الحركة المطالبة.

وقد صعّدت السلطة في هذه المرة من أساليب قمع الاحتجاجات كماً ونوعاً، وقد تمثل ذلك في الآتي:

أ - إعلان حالة السلامة الوطنية: لقد شكل إعلان حالة السلامة الوطنية العنوان الرئيسي لسياسة السلطة في مواجهة الحركة المطالبة، التي اشتدت وتيرتها من منتصف شباط/فبراير ٢٠١١. وقد قضى مرسوم السلامة الوطنية بفرض مجموعة واسعة من الإجراءات والتدابير الاستثنائية، التي ترتب عليها تعطيل العديد من الحريات والحقوق الأساسية التي نص عليها دستور البلاد، فضلاً عن مصادرة الحريات المنصوص عليها في العهود والمواثيق الدولية المعنية بالحريات السياسية والمدنية، وعلى وجه الخصوص تلك الحقوق التي تضمنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي انضمت إليه مملكة البحرين بموجب القانون الرقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٦، فأصبح بذلك جزءاً من قوانينها الوطنية. كما ترتب على تطبيق الإجراءات الواردة في مرسوم إعلان حالة السلامة الوطنية حرمان الموقوفين والمتهمين من ضمانات حقوق الدفاع المنصوص عليها بموجب قانون الإجراءات الجنائية^(٤٨).

وعلى الرغم من أن المذكرة التفسيرية لما أطلق عليه بـ «الدستور المعدل» الصادر في شباط/فبراير من عام ٢٠٠٢، قد فرقت بين حالة السلامة الوطنية وحالة الأحكام العرفية، وقررت بأنه

(٤٨) انظر مذكرات محامي الدفاع في قضية السلامة الوطنية الرقم ١٢٤/٢٠١١، وتقرير لجنة تقصي

«يترتب على هذه التفرقة أن تكون الإجراءات اللازمة لإعادة السيطرة على الوضع القائم عند إعلان حالة السلامة الوطنية، أقل جدّة ومساساً بحقوق الأفراد وحرّياتهم من تلك التي يتم اللجوء إليها في حالة إعلان الأحكام العرفية»، إلا أنه على الرغم من ذلك جاءت الإجراءات والتدابير التي تم فرضها من خلال المرسوم بإعلان حالة السلامة الوطنية أشد وطأة وتعسفاً من تلك الإجراءات المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ بشأن الأحكام العرفية. وذلك ما أشارت إليه لجنة تقصي الحقائق في تقريرها الصادر بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، حيث جاء فيه ما يلي: «...بل والأمر الأكثر غرابة هو أنه بالرغم من حقيقة أن المذكرة التفسيرية المرفقة بدستور المملكة تنص على أنه يجب أن تكون التدابير المتخذة بموجب حالة السلامة الوطنية أقل تعقيداً من تلك التي يتم تنفيذها أثناء تطبيق الأحكام العرفية، فقد أثبت الواقع تفسير هذا المرسوم بطريقة تمنح سلطات للأجهزة الحكومية تزيد عن تلك المنصوص عليها في المرسوم بشأن تطبيق الأحكام العرفية، وخاصة فيما يتعلق بسلطة توقيف الأشخاص لفترات غير محددة دون الرجوع إلى السلطة القضائية»^(٤٩).

ب - عمليات الاعتقال والتوقيف: بمجرد إعلان حالة السلامة الوطنية، قامت الأجهزة الأمنية بحملة اعتقالات واسعة طالّت أعداداً كبيرة من المواطنين تقدر بالآلاف، (في بلد لا يتجاوز عدد المواطنين فيه خمسمئة وخمسين ألف مواطن). وطبقاً لتقديرات لجنة تقصي الحقائق، الفقرة رقم ١٧٠٥ من تقريرها، فقد بلغ عدد الأشخاص الذي تمّ اعتقالهم ٢٩٢٩ شخصاً خلال تلك الفترة. علماً بأن هذا التقدير يرتبط بالفترة التي أدّت فيها لجنة تقصي الحقائق المهام والتكليفات المسندة إليها، وهي فترة من ١٤ شباط/فبراير إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١١ فقط. ولا بد من الإشارة إلى أن عمليات التوقيف والاعتقال، ومن ثم الإفراج عن بعض المعتقلين، لا تزال مستمرة تبعاً لتطورات الحالة الأمنية بين حين وآخر.

ج - حالات القتل خارج نطاق القانون: بلغت أعداد القتلى من المواطنين نتيجة الإجراءات التي قامت بها مختلف الأجهزة الأمنية والعسكرية، والتي ارتبطت بالأحداث السياسية منذ شباط/فبراير ٢٠١١ وحتى الآن ٦٣ حالة. منها ما لا يقل عن خمس حالات لمعتقلين ماتوا نتيجة التعذيب أثناء اعتقالهم في السجون، ومن بين القتلى عدد أربعة من رجال الشرطة، حكم على من اتهموا بقتلهم من المحتجين بعقوبات تصل إلى الإعدام والسجن المؤبد^(٥٠).

د - التعذيب المنهج بدنياً ونفسياً: قطعت الكثير من الأدلة والشواهد على تعرّض الكثير من - إن لم يكن كل - المعتقلين والموقوفين للتعذيب البدني والنفسي، وأشكال متعددة من أساليب إساءة المعاملة، التي طالّت المعتقدات الدينية للطائفة الشيعية والشرف والأصل^(٥١).

(٤٩) تقرير لجنة تقصي الحقائق الفقرة رقم ١٦٩.

(٥٠) تقرير لجنة تقصي الحقائق، الفقرة رقم ٨٧٣ ترى اللجنة أن خمس حالات قتل بسبب التعذيب أثناء التوقيف - وطبقاً للفقرتين ٨٤٨ و ١٠٤٩ من تقرير لجنة تقصي الحقائق فإن عدد القتلى بسبب الأحداث حتى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بلغ ٤٦ حالة وما زاد على ذلك من المذكور أعلاه فإنه يُبني على تقديرات غير موثقة.
(٥١) تقرير لجنة تقصي الحقائق، الفقرة رقم ١١٨١ وما بعدها.

هـ - القيام بعمليات اجتياح واسعة للعديد من القرى والمناطق بقصد ترويع المواطنين. وفي العديد من الأحيان يقوم بمثل هذه الأعمال، التي لا زالت تتم حتى الآن بين حين وآخر، جماعات من الرجال الملتئمين الذين لا يرتدون الألبسة الرسمية لأفراد الأجهزة الأمنية^(٥٢).

و - هدم العديد من المساجد ودور العبادة للطائفة الشيعية، ومنها بعض الأضرحة القائمة منذ مئات السنين، إذ بلغ حسب تقديرات لجنة تقصي الحقائق ٣٠ دار عبادة^(٥٣).

ز - المحاكمات العسكرية: يعود تاريخ البحرين الحديث في انتهاج سياسة المحاكم الاستثنائية إلى منتصف سبعينيات القرن الماضي، حيث كانت تتم محاكمة المعارضين أمام محاكم أمن الدولة التي نص على تشكيلها حينئذ مرسوم بقانون بشأن تدابير أمن الدولة لسنة ١٩٧٤ الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤، وهو مرسوم تم إلغاؤه في بداية مرحلة الانفراج السياسي الذي شهدته البحرين في العام ٢٠٠١^(٥٤). إلا أن إعلان حالة السلامة الوطنية ترتب عليه عودة المحاكم الاستثنائية وذلك من خلال تشكيل محاكم عسكرية الطابع يرأسها قاض من أفراد الجيش يطلق عليها محاكم السلامة الوطنية. وهي محاكم عقدت محاكمات لمئات من المواطنين، ضمن سلسلة من المحاكمات التي افتتحت معايير المحاكمة العادلة. كما قررت ذلك لجنة تقصي الحقائق^(٥٥).

انتهج النظام في البحرين منذ مدة سياسة تشطير المجتمع. وقسمه إلى شيعة وسنة، وجرى تنفيذ هذه السياسة بالتدرج عبر إفراغ المؤسسات العسكرية من الطائفة الشيعية.

ح - فصل الموظفين من أعمالهم والطلبة من كلياتهم ومعاهدهم التعليمية: لم تقتصر الإجراءات الحكومية - ذات الطبيعة الانتقامية - على القمع البوليسي والمحاكمات (غير العادلة) والقتل خارج نطاق القانون، بل تعدى ذلك إلى قطع الأرزاق بفصل الآلاف من أعمالهم. وطبقاً لتقديرات لجنة تقصي الحقائق، فقد بلغ عدد المفصولين من أعمالهم ما مجموعه (٤٥٣٩)، يتوزعون ما بين القطاعين العام والخاص^(٥٦). ولا يزال عدد ٢٥٢٨ موظفاً وعاملاً في القطاعين العام والخاص لم تتم إعادتهم إلى أعمالهم^(٥٧) (حتى كتابة هذا البحث)، بما يشكل استمراراً في سياسة العقاب بالتجويد.

كما تمّ فصل وإيقاف المئات من طلبة جامعة البحرين ومعهد «بولي تكنيك البحرين»،

(٥٢) مشاهدة شخصية، وكذلك تقرير لجنة تقصي الحقائق الفقرات ١٥٤، ٥٥٤، ٧٩١، ١١٣٧، ١١٧٢، ١١٧٨، ١١٨٦، ب.د، ١٢٠٣، ج، ١٢٥٨، ب.

(٥٣) تقرير لجنة تقصي الحقائق، تراجع الفقرة ١٧٠٧.

(٥٤) تمّ إلغاء قانون أمن الدولة بموجب مرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠١ (٢٠٠١/٢/١٨). وقد

نُشر في الجريدة الرسمية العدد ٢٤٦٥.

(٥٥) لجنة تقصي الحقائق، الفقرات ١٧٠١ - ١٧٠٢ و ١٧٢٠.

(٥٦) لجنة تقصي الحقائق، «إنهاء خدمة الموظفين» الفقرة الرقم ١٣٣٧ وما بعدها.

(٥٧) تصريح السيد سلمان المحفوظ رئيس الاتحاد العام لنقابة عمال البحرين، في: الوسط، ٢٠١٢/٢/٢.

فضلاً عن إلغاء المنح الدراسية لعدد ٩٧ طالباً (وقد تمّ إعادة البعض)^(٥٨).

ط - استدعاء قوات عسكرية من بعض دول مجلس التعاون: على الرغم من أن الحالة الأمنية التي سادت أثناء الأحداث الأخيرة، لم تصل - بأي شكل من الأشكال - إلى تهديد التدخل الخارجي في البلاد، حيث أثبت تقرير لجنة تقصي الحقائق عدم ثبوت وجود دور لإيران، كما أدعت السلطة^(٥٩)، أو تشكيل أي خطر محتمل على المنشآت الحيوية فيها. وعلى الرغم من القدرات الكبيرة المعروفة لقوى الأمن والجيش والحرس الوطني في البحرين وعدم توفر أي نوع من السلاح لدى المواطنين، فقد لجأت السلطة، لزيادة جرعة التهيب والرعب لدى المشاركين في الحركة المطلوبة، إلى استدعاء قوات عسكرية من بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك في سابقة خطيرة تؤسس لتدخل عسكري وأمني في مسائل داخلية تتعلق بمطالب إصلاح سياسي ودستوري في إحدى الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وخصوصاً في ظل ما هو ثابت من انعدام أي تدخل خارجي في الأحداث.

٢ - تشطير المجتمع البحريني على أساس طائفي

أ - انتهج النظام في البحرين منذ مدة سياسة تشطير المجتمع وقسمه إلى شيعة وسنة، وقد جرى تنفيذ هذه السياسة بالتدرج عبر إفراغ المؤسسات العسكرية، وخصوصاً الجيش والحرس الوطني من الطائفة الشيعية وكذلك وزارة الداخلية وجهاز الأمن الوطني إلا من قلة يسيرة غير ذات وجود ملموس، وامتنع منذ البداية عن توظيف عناصر شيعية في الحرس الوطني.

ب - ومع بداية أحداث شباط/فبراير وبالتحديد ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١١، وبينما كانت المعارضة السياسية تعتصم في دوار اللؤلؤة فوجئ الناس بظهور تجمع كبير (تجمع الوحدة الوطنية) أعطى طابع الدفاع عن الطائفة السنية، مصوراً التجمع في دوار اللؤلؤة على أنه تجمع للشيعية. إن ظهور هذا التجمع بمناسبة الأحداث المطلوبة وبالتوجه الذي اتخذه قد جعل الاعتقاد سائداً بين صفوف المعارضة بأن السلطة هي وراء هذا التجمع من أجل تعميق الشق الطائفي. وبالرغم من أن هذا التجمع يضم بين صفوفه بعض العناصر الوطنية إلا أن ظهوره بالرغم من وجود أحزاب سنية نشطة (تتراوح مواقفها بين الموالاة والمعارضة) وعلى رأسها جمعية المنبر الإسلامي وجمعية الأصالة، قد أثار ولا يزال تساؤلات حول الغرض من ظهوره أثناء الحركة المطلوبة. ولكنه في نظري قد أصبح الآن يمثل شريحة وطنية قائمة لا بد من الاعتراف بدورها في تمثيل مريديها، ولكن بحيث لا يتكرر فيه دور العضو في جمعية سياسية أخرى.

وفي غير المؤسسات العسكرية فإنه يمتنع تقريباً توظيف الطائفة الشيعية في البحرين في القضاء (غير الشرعي) وهيئات الجمارك والموانئ والبنك المركزي ووزارة التربية والتعليم، خصوصاً في المراكز العليا والمتقدمة (إلا بنسب ضئيلة). ومنذ أحداث ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١ جرى استبعادهم من كثير من المواقع التي كانوا فيها، كما جرى في وزارة الصحة

(٥٨) انظر تقرير لجنة تقصي الحقائق، الفقرة الرقم ١٤٥٧ وما بعدها.

(٥٩) انظر تقرير لجنة تقصي الحقائق الفقرة الرقم ١٧١٢.

وحلبة البحرين الدولية وهيئة تنظيم سوق العمل وغيرها، بحيث أدى الحال الآن وحتى كتابة هذا البحث إلى أنه لا يوجد وكيل وزارة واحد من الطائفة الشيعية، كما أقصت الشركات والبنوك - التي سلط عليها المتشددون في الموالاتة - الموظفين الشيعة من مناصب قيادية، فلم يبق من الطائفة الشيعية من يشغل منصب رئيس تنفيذي مثلاً.

إن هذا التمييز المنهج على مدى العشرين سنة الماضية قد خلق شعوراً لدى الطائفة الشيعية بأن هذا النظام يظلمهم فيعادونه. كما نشر اعتقاداً بين البسطاء من الطائفة السنية بأن هذا النظام هو نظامهم يداريهم ويقربهم فينسبون أنفسهم إليه.

لقد زاد التجنيس السياسي الذي اقتصر على عناصر من السنة تمّ استقدامهم بشكل مكثّف من بلدان عربية كسورية واليمن، ممّا زاد الطين بلّة في شأن الانقسام الطائفي وإعداد الجزء المستفيد لقبول التجنيس على أساس طائفي واستدرار عداة الجزء المقابل.

إن الكف عن التمييز الطائفي وسياسة الإقصاء وعلاج آثاره هي أول المطلوب لعلاج الوضع المتردي والمتزايد في الخطر.

ج - لجأت السلطة إلى أسلوب تمييع المطالب الشعبية، وكان أهم مظاهر هذا التمييع الدعوة إلى عقد (مؤتمر الحوار الوطني) الذي عقد في الفترة ما بين ١ تموز/يوليو وحتى ٢٨ من الشهر ذاته لسنة ٢٠١١ والذي دُعي إليه ثلاثمئة وثلاثون مشاركاً كان جلهم من الموالاتة أو من مشاركين لا علاقة لهم بالعمل السياسي ومضموني الاصطفاف إلى جانب السلطة، وكانت نسبة المدعوين إلى المشاركة من جانب الجمعيات السياسية المعارضة أقل من ١٠ بالمئة من أعضاء (المؤتمر) على النحو السابق الإشارة إليه.

ولقد جرى توجيه هذا المؤتمر من قبل الحكم توجيهاً واضحاً ممّا دعا أكبر جمعية معارضة وهي الوفاق إلى الانسحاب منه، وجمعيات سياسية معارضة أخرى إلى التبرؤ من نتائجه^(٦٠).

وقد نتج من هذا المؤتمر توصيات بتعديلات دستورية غير ذات قيمة جوهرية في تحقيق المطالب بالديمقراطية والإصلاح، إذ لم تمس من جوهر السلطة التشريعية من حيث تكوينها واختصاصها، ولم تضع الحلول للوصول إلى فصل حقيقي بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية ووقف هيمنة الأولى على الثانية والثالثة.

د - فيما يتعلق بتوصيات لجنة تقصي الحقائق فإن توجيهاتها إما أنها نفّذت بشكل لا يتفق مع جوهر التوصيات ذاتها أو أنها لم تطبق حتى الآن، وكمثال على التطبيق المبتور هو تشكيل لجنة تنفيذ التوصيات، كما هو مشار إليه في المبحث الثالث، الفقرة ١٧ من هذه الورقة.

ويمكن تلخيص المشهد الراهن في الآتي:

١ - وضع أمني متوتّر، وخصوصاً في المناطق القروية وبعض الأحياء (الشيعية) في المدن، حيث تنفجر احتجاجات بين حين وآخر، وتقابل بالقمع الشديد واستخدام القوة

(٦٠) يمكن متابعة بيانات الجمعيات المعارضة وبالذات الوفاق، في: الوسط، ٢٧ - ٣١/٧/٢٠١١.

المفرطة التي تصل إلى مهاجمة المنازل وإغراقها بغازات المسيل للدموع وغيرها أحياناً من وسائل العنف.

٢ - ردود فعل عنيفة أحياناً من جانب المحتجين، تقول سلطات الأمن بأنها بلغت إلى استعمال الملوّتوف.

٣ - تجمعات مطلّبية جماهيرية واسعة تنظمها الجمعيات السياسية المرخصة، وتسمح وزارة الداخلية ببعض هذه التجمعات، لكن يحدث منع لبعضها من قبل سلطات الأمن أحياناً.

٤ - انشطار طائفي ينذر بخطر أكبر إن لم يعالج وتزيد السلطة الرسمية فيه بمزيد من إقصاء للشيعّة وتسليط المتشددّين من الموالات عليهم.

٥ - تحركات من عناصر وسطية إصلاحية لتقريب وجهات النظر، لكنها حتى الآن محدودة التأثير^(٦١).

٦ - تشدد من قبل الحكم ومحاولات لتميع عملية المطالبة بالإصلاح في صورة مننديات مصالحة وطنية صورية وتعديلات دستورية غير ذات قيمة حقوقية وسياسية.

٧ - توصيات، بها إيجابية، صادرة عن لجنة تقصي الحقائق، لكنها لا تنفذ أو أنها متعثرة أو مبتورة التنفيذ.

خامساً: المخرج

الإجماع قائم بين السلطة والمعارضة والمراقبين المحايدّين على أن الحوار والحوار فقط هو المخرج من الأزمة. ولكن مفهوم هذا الحوار مختلف فيه، وهو ما يتعيّن معالجته.

ولكي يقوم حوار جاد وحقيقي ومنتج فلا بد من دراسة ووضع عناصر للحوار يتعين الاتفاق مبدئياً عليها. وأهم عناصر الحوار هي:

١ - هدف الحوار وأغراضه

أ - إن حقيقة الصراع وجوهه على مرّ الحقب التاريخية بين السلطة بالبحرين والشعب هي أن المطالب الشعبية قائمة على أساس أمرين هما: ١ - المشاركة في صنع القرار السياسي. ٢ - المشاركة في إدارة الثروة الوطنية وضمان الرقابة عليها وتسييرها للصالح العام - أي تحقيق الديمقراطية.

وبناءً على هذا يتحدد هدف الحوار، وهو باختصار إقامة النظام الديمقراطي وإعادة هيكلّة الدولة لتكوين دولة المؤسسات الحديثة القائمة على المبادئ الإنسانية المتطورة - دولة

(٦١) في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، دُعِيَ عدد من الرجال الوطنيين المستقلين البارزين من بينهم د. علي فخر وأ. علي ربيعة وأ. المهندس جميل العلوي إلى لقاء وطني للعمل على معالجة الوضع المتأزم الراهن، وقد انْتخَبَ المؤتمر ٢١ شخصية مستقلة لتشكّل لجنة المتابعة برئاسة د. علي فخر. انظر: الوسط، ٢٩/١/٢٠١٢.

المشروعية المدنية الحديثة التي يمكن القول بأنها قد تأسست مبدئياً على أساس دستور دولة البحرين الصادر في عام ١٩٧٣ الذي ترك باب تطوير المشاركة الشعبية مفتوحاً، وجرى التصويت على الميثاق في ظلّه وتأسيساً عليه.

ومن حيث شكل الدولة المطلوبة لم يعد لأحد الحق في الاجتهاد، فبالرغم من أن لكل شخص حقه في التفكير، إلا أن شعب البحرين بمن في ذلك العائلة (الملكية)^(٦٢)، وعلى رأسها جلالة الملك، قد قرر اختيار نظام الملكية الدستورية بدون جدال، وذلك بالموافقة على ميثاق العمل الوطني («الميثاق») بعد إقراره بنسبة ٩٨,٤ بالمئة، وذلك في استفتاء شعبي عام^(٦٣).

لا بد من أن تشارك في الحوار الأطراف الفاعلة حتى يمكن للحلول التي يتم التوصل إليها من قبل المتحاورين أن تجد طريق التطبيق لها بقواعد حمايتها.

وقد ثبت الميثاق أسساً أهمها: ما نصّ عليه في الفصل الثاني (نظام الحكم) منه، وتحت عنوان جانبي (شكل الدولة الدستوري): «فقد صار مناسباً أن تحتل البحرين مكانتها بين الممالك الدستورية ذات النظام الديمقراطي». كما نص في الفصل الخامس تحت عنوان (الحياة

النيابية) على أنه: «وأسوة بالديمقراطيات العريقة بات من صالح دولة البحرين أن تتكون السلطة التشريعية من مجلسين...».

وتأكيداً وتنفيذاً لذلك فقد نصّ في الباب الخامس (استشراف المستقبل) على أن: «ثانياً: السلطة التشريعية: تعدل أحكام الفصل الثاني من الباب الرابع من الدستور الخاصة بالسلطة التشريعية لتلائم التطورات الديمقراطية والدستورية في العالم وذلك باستخدام نظام المجلسين؛ بحيث يكون الأول مجلساً منتخباً انتخاباً حراً مباشراً، يختار المواطنون نوابهم فيه ويتولى المهام التشريعية، إلى جانب مجلس معين يضم أصحاب الخبرة والاختصاص للاستعانة بأرائهم فيما تتطلبه الشورى من علم وتجربة».

إذاً، فالشكل الشرعي والقانوني والتعاقد الذي تقوم عليه الآن شرعية نظام الحكم هو الملكية الدستورية الديمقراطية (البرلماني) طبقاً للديمقراطيات الحديثة والعريقة.

إن القول بغير ذلك لا يشكّل خطراً على الحقوق الشعبية فقط، ولكنه أخطر بالنسبة إلى العائلة الملكية التي أصبحت تستند في شرعيتها في الملكية ومشروعيتها الدولية إلى المبادئ المتفق عليها في الميثاق، وأي نكول عنها من أي طرف هو نقض للميثاق وتقويض لما تم التعاقد عليه بين الشعب والملك.

(٦٢) التسمية الصحيحة هي العائلة الملكية المقابلة لـ Royal Family وليست المالكة التي تستعملها العائلات العربية خطأً.

(٦٣) الأمر الأميري الرقم ١٦ لسنة ٢٠٠١ بالتصديق على ميثاق العمل الوطني. انظر ملحق الجريدة الرسمية، العدد ٢٤٦٥ (٢١ شباط/فبراير ٢٠٠١).

ب - لتحقيق الغرض الأساسي في وجود الملكية الدستورية ذات النظام البرلماني، فلا بد من الاتفاق على المواضيع الأساسية للحوار، والمبادئ والأسس التي يبنى عليها والتي يشكل الغرض الأساسي إطارها. وأرى في مبادرة سمو ولي العهد مع مبادئ وثيقة المنامة الصادرة عن الجمعيات السياسية المعارضة مع شيء من التوضيح وعدم الخروج على الميثاق، أسساً لها، وفي نظري يمكن الاتفاق مبدئياً على الأسس التالية:

- تثبيت نظام الملكية الدستورية والتمسك بالعائلة الملكية الحالية ممثلة في صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة وأن تكون وراثية لأبنائه من صلبه بالتدرج المباشر، تصان لها رفعتها وسموها، وتضمن لها مخصصات رسمية غير قابلة للمنازعة (يمكن أن تخصص بنص دستوري).

- تشكيل مجلس وطني من غرفتين - غرفة ينتخب أعضاؤها انتخاباً حراً ومباشراً يكون له مطلق سلطة التشريع والمراقبة وتكون له الكلمة الفاصلة في إصدار التشريع، وغرفة أخرى يعين أعضاؤها بما لا يجاوز نصف عدد أعضاء الغرفة المنتخبة، تكون مهمتها مراجعة مسودات ومشاريع القوانين التي ترفع لها من الغرفة المنتخبة وتبدي رأيها وتعديلاتها المقترحة عليها وترجعها إلى الغرفة المنتخبة، فإن قبلت (أي المنتخبة) بتعديلات الغرفة المعينة أقرتها، وإن رفضت التعديلات أقرت صدور القانون كما ترى (أي كما ترى الغرفة المنتخبة).

وهذا هو ما يتفق مع حكم الميثاق الوطني، وثيقة الحكم التعاقدية بدون جدال.

- أن يشتمل الدستور على ضمان أن تكون الحكومة تمثل الإرادة الشعبية بأن تشكلها الأغلبية البرلمانية أو على الأقل يقر تشكيلها البرلمان في غرفته المنتخبة كما يملك حق حلها أو سحب الثقة من أعضائها بمن فيهم رئيس الوزراء.

- إعادة ترتيب الدوائر الانتخابية لضمان تساوي أصوات المواطنين (صوت لكل مواطن) وتأكيد نسبية التصويت الشعبي بالنسبة إلى كل نائب في الغرفة المنتخبة.

- يراعى في تشكيل الغرفة المعينة ضوابط الخبرة وتميز السمعة الشخصية والتاريخ الوطني (ولا أقصد بالوطني المعارض فقط).

- وضع مرييات عامة وخطط أساسية معقولة للقضاء على الطائفية بدءاً بالمؤسسات العسكرية والروسية (ولعلها تتطلب جدولاً زمنياً وأساليب تدريجية لضمان التنفيذ السليم). وكذلك وضع القوانين والتشريعات التي تعاقب سلوك التمييز الطائفي وأفعاله.

- مراجعة التجنيس وأثاره بشكل علمي وإنساني يحمي التركيبة السكانية البحرينية، ولا ينال من حق من اكتسب الجنسية وهو مستحق لها، وبما لا يضر حتى من اكتسبها بدون حق (مثلاً يتم إنصاف هذه الفئة بتعويضها ومراعاة مدى إمكانية استرجاع جنسياتها الأصلية لمن فقدها).

- إطلاق سراح المعتقلين والمسجونين السياسيين فوراً ودونما تأخير، وفي مقدمتهم القيادات السياسية المعارضة الذين حكم عليهم من قبل محاكم السلامة الوطنية.

- الامتناع فوراً عن أية إساءة شخصية قولاً وفعالاً لأيٍّ من الرموز والشخصيات الرسمية والشعبية.

٢ - أطراف الحوار

لكي ينتج الحوار لا بد من أن تشارك فيه الأطراف الفاعلة حتى يمكن للحلول التي يتم التوصل إليها من قبل المتحاورين أن تجد طريق التطبيق لها بقواعد حمايتها، والقول بغير ذلك لغو لا فائدة منه.

واعتقد أن مقاييس استحقاق صفة الطرف في الحوار ونسبة تمثيله إنما يجب أن تقوم على أساس قاعدة ذلك الطرف الشعبي من حيث قوته على الساحة وتأثيره في الأحداث اليومية، بدون إغفال بالطبع للموروث التاريخي في هذا الشأن، وخصوصاً من حيث ما تتميز به العائلة الملكية من موقع متميز والتي يمثلها جلاله الملك، لكن بالقدر الذي يضمن التوجيه لدفة الأمور وليس لفرض حلول غير منطقية لا توصل إلى الحلول المنشودة القابلة للحياة والتطبيق.

وينبغي كذلك أن تكون نسبة التمثيل في أي منظومة للحوار متناسبة في أفرادها مع عرض وقوة القواعد الشعبية واتجاهاتها، فليس من المعقول أن تكون منظومة الحوار على النمط الذي تم به تشكيل (مؤتمر الحوار الوطني) السابق الإشارة إليه في الفقرة (٢ - ج) من المبحث الرابع من هذه الورقة، فهو أمر لن يقنع ذوي العقل بأية صورة من الصور، وسيكون هدراً للجهد والوقت والمال بدون جدوى وقد أثبت ذلك الواقع.

وانتخاب هيئة الحوار هو الطريق الأمثل والأسلم والأعدل قانونياً وحقوقياً، لكن إذا تعذر ذلك فمن المناسب الرجوع إلى انتخابات عام ٢٠٠٦ لتحديد نسب المشاركة بالنسبة إلى الجمعيات والشخصيات السياسية واستخدامها كقياس لتحديد نسب التمثيل بدون تقييد بمن فاز بعضوية مجلس النواب بدون غيره، بل القصد هو الاعتراف بنتائج التصويت في مجمل العملية الانتخابية، ولنا في ذلك سابقة مؤتمر الطائف للمصالحة الوطنية اللبنانية.

ويمكن تطعيم هذه الهيئة أو المنظومة بشخصيات وطنية لها احترامها أو خبرتها أو تميزها الاجتماعي، يعينهم جلاله الملك بحكمة وبالتشاور مع القوى السياسية الفاعلة.

وبالتأكيد القاطع فإنه يتعين إشراك المعارضة التي لم تشارك في الانتخابات والتي لها دورها الملحوظ في الشارع كحركة حق وتيار الوفاء، وكذلك التيارات المستجدة المتمثلة في تجمع الوحدة الوطنية واللقاء الوطني.

٣ - آلية الحوار وضوابطه

أ - إذا ما اتفقنا على أطراف الحوار فإنه سيساعد كثيراً، إن عندها نستطيع وضع التصور لآلية ذلك الحوار وضوابطه. ويلزم أن يكون أطراف الحوار هم أولئك الأفراد الممثلون حقيقة لفئات الشعب البحريني الفاعلة في الشأن العام، ولا بد من أن يتاح لهؤلاء اللقاء المنظم

والحديث وإبداء الرأي واقتراح الحلول بحرية في إطار الأسس المرسومة.. ونخلص بذلك إلى أن الآلية اللازمة هي مؤتمر عام للحوار الوطني الذي لا نرى له بديلاً فعلاً.

ب - ولكي يكون هذا اللقاء فعلاً، فلا بد من أن يكون جلالة الملك ممثلاً فيه باعتبار جلالته طرفاً أساسياً في التعاقد الدستوري، إذ إن الملكية الدستورية هي عقد بين الشعب والملك، كما هو متفق عليه في فقه القانون الدستوري.

ج - أن يجري انتخاب العدد المناسب من ممثلي الجمعيات السياسية المرخصة من الموالات والمعارضة على حد سواء، عن طريق الانتخاب المباشر، وأن يجري لذلك تشكيل دوائر انتخابية خاصة يضمن فيها صحة تساوي أصوات الناخبين.

إن ما اتخذته السلطة، وما تتخذه في هذه الفترة من اللجوء إلى الحلول الأمنية، لن تحلّ بالطبع المشكلة حتى ولو أخدمت النار لفترة مؤقتة.

د - في حال تعذر الانتخاب لأي سبب، كبديل، يجري تعيين أولئك الأعضاء بالنسبة والتناسب طبقاً للأصوات التي كسبها مرشحون تلك الجمعيات في الانتخابات البرلمانية العامة الأخيرة (انتخاب مجلس النواب لعام ٢٠٠٦) حتى لو لم يفوزوا بعضوية مجلس النواب.

هـ - بالنسبة إلى الجمعيات السياسية غير المرخصة كحق وتيار الوفاء، وتلك التي جدد بعد

انتخابات ٢٠٠٦ كتجمع الوحدة الوطنية واللقاء الوطني، يعين أعضاء من قياداتهم، ويجري التشاور على تسميتهم ما بين جلالة الملك والجمعيات المرخصة، وتلك الجمعيات غير المرخصة التي يعينها أمر التعيين. كما يعين عدد مناسب من الشخصيات الوطنية المستقلة والحقوقية.

و - يرفع المؤتمر الوطني جلالة الملك ويرأسه صاحب السمو ولي العهد.

ز - للإعداد للمؤتمر يتم تشكيل هيئة تحضيرية له، يرأسها سمو ولي العهد، وتكون الجمعيات السياسية المرخصة - على الأقل - ممثلة بأعضاء فيها بتمثيل متناسب مع نتائج مرشحهم في آخر انتخابات عامة لمجلس النواب (انتخابات ٢٠٠٦).

ح - لتجنب الالتباس فإنني أقصد بنسبة نتائج انتخابات عام ٢٠٠٦ حتى الجمعيات التي لم تفرز بمقاعد في تلك الانتخابات، ولكنها شاركت فيها.

ط - أعتقد أنه ينبغي وضع نظام دقيق ومناسب للتصويت، يضمن ديمقراطية العملية، لكن لا يهمل مع ذلك مسألة الموروث فيما يتعلق بالعائلة الملكية وحقوقها والحد الأدنى التي يتعين الاتفاق عليه من إعلاء مكانتها وضمّان سموها وتمتعها بشرف وامتيازات العائلة الملكية، من دون مساس بالمبدأ الدستوري الثابت بأن (الشعب مصدر السلطات جميعاً). وذلك كله على النحو الجاري عليه العمل في الديمقراطيات العريقة التي تم الاتفاق عليها تعاقدياً في ميثاق العمل الوطني.

ي - لا ضير في أن تكون مدة المؤتمر طويلة، ولا بأس إذا ما جلسنا سنة نتحاور فيما

يجب أن تكون عليه مملكتنا ودولتنا ومجتمعنا حماية للأجيال القادمة، على أن يتزامن مع هذا المؤتمر إعلام توحيدى وترويج لمبادئ الوحدة الوطنية ونبذ للتفرقة الطائفية وازدراء رسمي وشعبي لممارسيها، ووقف الشعارات المسيئة لأي طرف من الأطراف، وفتح الباب للتوظيف في القوات المسلحة وقوات الأمن وغيرها من المرافق العامة والوزارات للمواطنين الشيعة.

ك - لضمان حسن سير المناقشة وسلامة التصويت، فإن الخبرة الدولية في هذا الشأن ضرورية تأسياً بمؤتمرات المصالحة التي سبقتنا كالحوار اللبناني في مؤتمر الطائف ومؤتمر المصالحة الإيرلندية (The Good Friday Agreement) ومؤتمر المصالحة والإنصاف في المغرب. وليست هذه دعوة إلى التدخل الأجنبي، فالقصد من وجود هيئة دولية هو فقط للمساعدة والاستشارة المعينة على انجاز المهمة. وإن وجود هيئة للمراقبة الحقوقية كالمفوضية الدولية السامية لحقوق الإنسان ضرورية.

ل - ولكي ينتج لقاء كهذا فإنه يتعين أن يسبقه الإفراج عن كل المعتقلين والمسجونين (بمن فيهم الرموز المعارضة الصادرة بحقهم أحكام من محاكم السلامة الوطنية) لأسباب سياسية أو في تهم متعلقة بأفعال تتعلق بالرأي أو مرتبطة بالأحداث التي أعقبت ١٤ شباط / فبراير ٢٠١١)، وإرجاع جميع المفسولين من أعمالهم لذات الأسباب، والبدء في تحسين أوضاع مناطق أصحبت منكوبة في قرى البحرين وبعض أحياء مدنها، وتنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق تنفيذاً جاداً وسليماً.

خاتمة

في هذه الورقة:

- أ - عرضت لمعلومات تاريخية من مصادرها التي أشرت إليها.
- ب - طرحت استنتاجات وآراء ومقترحات هي شخصية بحتة لم أتشاور فيها مع أي من القيادات أو النشطاء السياسيين، فهي تمثل رأيي الشخصي الذي قد يشاركني فيه بعض أصدقائي القريبين جداً مني.
- ج - إن ما اتخذته السلطة في كل التحركات الشعبية السابقة وما اتخذته وتتخذ في هذه الفترة من اللجوء إلى الحلول الأمنية حتى مع استعمال القوة المفرطة لن تحل بالطبع المشكلة حتى ولو أخدمت النار لفترة مؤقتة، أما الاستعانة بالملكة العربية السعودية والدول الخليجية الشقيقة عسكرياً فإنه سيزيد الطين بلّة، وسيكون - في نظري - سبباً لمشاكل ستثور في تلك الدول، فليس من مصلحة أي من شعوب المنطقة إدخال عنصر الشق والتفرقة بين أبناء المنطقة على أسس طائفية، إذا امتدت إقليمياً، فلا يمكن بعد ذلك حصر مداها.
- د - إن توحيد الأوطان وإنصاف أبناء الوطن والتعامل معهم بالعدل والمساواة هو أمر لازم لاستمرار أي حكم، وإن في الفرقة ضعف وزوال، هذا هو حكم المنطق والتاريخ □